جامعـــــة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق
تخصص قانون أعمال

مذكـــرة مكملة لمتطلبات نيــل شهادة الماستر في القانون

إستراتيجية الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي تواجهها

إعـــداد الطالبتين:
1/ بوخامة رميساء
2/ عبداوي خلود

تحت إشراف:
الدكتورة: بن صويلح آمال

تشكيل لجنـة المناقشـــة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
01	د/ بن صالح سارة	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر –أ–	**رئيسا**
02	د/ بن صويلح آمال	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر –أ–	**مشرفًا**
03	د/ نجار الويزة	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر –أ–	**عضوا مناقشًا**

السنـة الجامعيـة: 2021_2022

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

(التوبة - 105)

الإهــداء

نتوجه بأول شكرنا وحمدنا لله عز وجل الذي أنار دربنا وسد خطانا ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

إلى من أوصانا بطلب العلم، سيدنا محمد حبيبنا وشفيعنا الكريم صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر والاحترام والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "أمال بن صويلح" لقبولها بالإشراف على العمل واتساع صدرها لنا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لما سيبدوه من مقترحات قيمة على هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر وفائق التقدير إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة قالمة.

لكل من ساعدنا ولو بدعوة في ظهر غيب.

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا.

وشكرا

إهداء

الحمد لله الذي أعانني ووفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع والذي أهديه إلى من كان لهم الفضل علي بعد الله سبحانه وتعالى:

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى سر وجودي في هذه الدنيا إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب "أمي الغالية".

إلى الذي علمني أن أرتقى سلم الحياة بحكمة "أبي العزيز".

إلى الذي ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوتي الأحباء رامي، مجد الدين.

أنتما كنزي الغالي حماكما الله.

إلى من أخذتهم المقابر في عز شبابهم خالتي العزيزة "نسيمة" وخالي الغالي "حمدي".

إلى التي تقاسمت معها حلوة الحياة ومرها رفيقة دربي: "إيمان".

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم واتمنى أن يفقدوني إخوتي:" أمينة، فاطمة، هديل، هند ، لميس".

إلى زميلتي التي شاركتني هذا العمل "رميساء"

إلى كل الطلبة المتخرجين دفعة قانون أعمال 2022.

إلى من ذكرتهم ذاكرتي ولم تذكرهم مذكرتي أهدي هذا العمل

*** خلود ***

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني ووفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء إلى الذي لم يبخل عليّ بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح وكان وراء كل خطوة خطوتها في طريق العلم .

إلى الذي علمني أن أرتقى سلم الحياة بحكمة "أبي العزيز".

إلى من أهدتني الحياة وأنارت لي الدرب وخصت لي طريق النجاح بدعائها إلى ذات القلب الكبير التي علمتني معنى الصبر إلى من ربتني وضحت من أجلي دون كلل ولا ملل إلى التي لن أوفيها حقها مهما قلت ومهما فعلت "أمي الحبيبة".

إلى من كانت سندي في الحياة "أختي الغالية".

إلى من كانوا لي مصدر القوة والأمان "إخوتي الأعزاء".

إلى من شاركت معي هذا العمل "زميلتي خلود".

إلى كل من كان له الفضل علي وعلمني حرفا ولقنني علما نافعا أهدي خلاصة عملي هذا وثمرة جهدي المتواضع.

رميساء

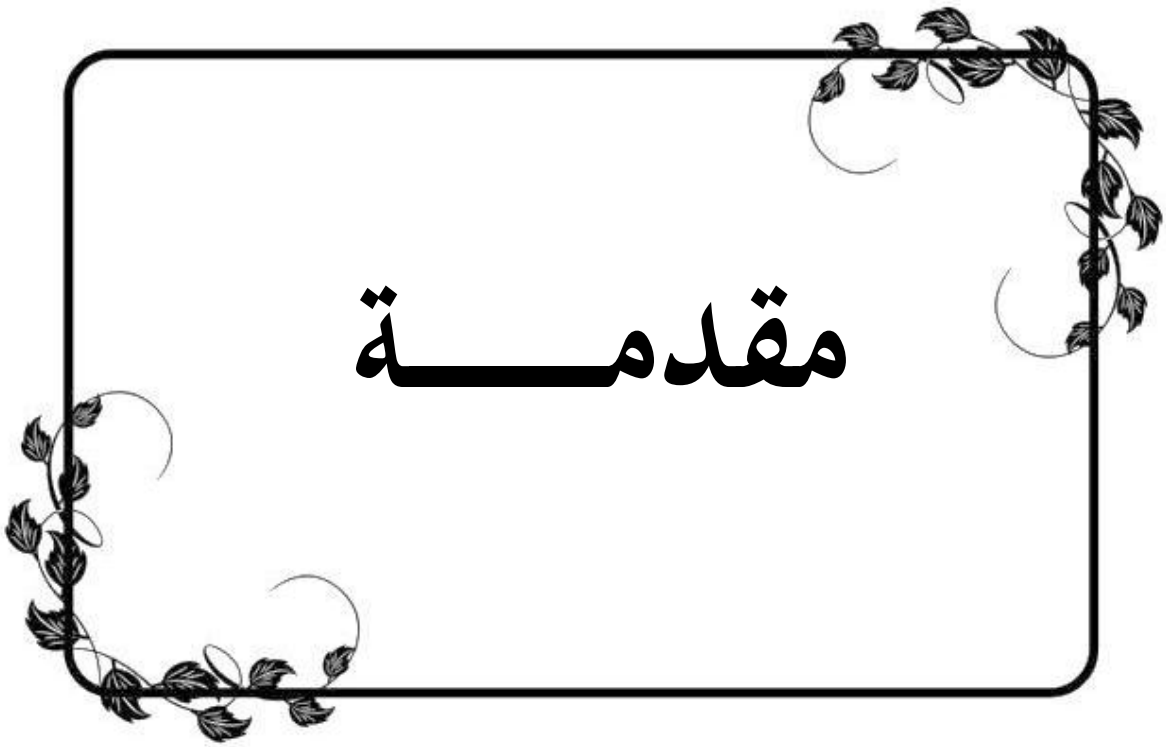
مقدمـــــة

مقدمة:

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من المشاكل ذات الطابع الاقتصادي المستعصية التي تواجه دول العالم في الوقت الحاضر، وتحقيق الأمن الغذائي يعد من الأهداف الأساسية التي تسعى جميع شعوب العالم إلى بلوغها والجزائر من ضمنهم خاصة منذ التحولات السياسية والإقتصادية الراهنة التي عرفها العالم وماتطرحه من تحديات متعددة خاصة بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر.

في ظل عدم كفاءة السياسات الاقتصادية المعتمدة حدث تفاوت كبير كان سببا رئيسيا في ارتفاع معدلات الفقر والمجاعة في مناطق عديدة من دول العالم، وندرة الموارد الطبيعية وسوء إستغلالها كانا سببا في حدوث اختلال في التوازن البيئي وهذا ما أدى إلى حدوث اضطراب غذائي لعدة مناطق من دول العالم.

في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بقضية الأمن الغذائي بصورة مكثفة على النطاق العالمي والوطني في محاولة للتصدي لهذه الأزمة الغذائية التي كانت ولازالت تشغل الجميع، حيث تم بذل جهود ومساعي كبيرة قصد التوصل إلى خطط وإستراتيجيات لتحقيق الإكتفاء الذاتي، والتحسين من نسبة إنتاج السلع والمواد الغذائية للحد من مشاكل الفقر والمجاعة.

الجزائر كغيرها من الدول النامية تعرضت للإستعمار الذي سعى بمختلف الطرق لاستنزاف كافة ثرواتها الطبيعية ومواردها مما جعل المجتمع الجزائري يعيش في ظل أزمة غذاء حقيقية وفقر مدقع وأمراض ناجمة عن سوء التغذية.

واجهت الدولة الجزائرية أثناء تحقيقها لتقدمها الإقتصادي والإجتماعي صعوبات وتحديات عديدة في جميع النواحي السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية، إلا أن مشكلة الأمن الغذائي تعتبر من أهم وأبرز المشاكل والعقبات التي واجهتها بالرغم من توفرها على كل المقومات الزراعية والطبيعية التي تملكها، إلا أن هذه السياسات الزراعية والصناعية المطبقة لم تحقق النتائج المرجوة منها نتيجة إصطدامها بتحديات وعراقيل مختلفة سياسية وطبيعية وغيرها.

ما زاد من حدة هذه المشكلة هو اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة لسد حاجياتها الغذائية على العالم الخارجي عن طريق إستيراد المواد الغذائية الحيوية التي تعد أساسية لا يمكن للمجتمع التخلي عنها زد على ذلك الإرتفاع الملحوظ في عدد السكان الذين يعانون من الجوع ونقص الغذاء وسوء التغذية.

إشكالية البحث

إن تحديد إشكالية البحث تتمثل في السعي إلى الإرتقاء بالسياسات الزراعية والصناعية من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي المطلوب وذلك عبر تبني سياسات فعالة قادرة على تحقيق هذا الهدف وعليه يتم طرح الإشكالية التالية هل تمكنت الجزائر من خلال استراتيجيتها وجهودها المبذولة من تحقيق الأمن الغذائي والنتائج المرجوة منها؟

تندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نطرحها في النقاط التالية:

1_ هل الجزائر قادرة على تحقيق اكتفائها الذاتي والقضاء على مشكلة الغذاء؟

2_ ما هي السياسيات والبرامج الزراعية التي اعتمدتها الجزائر لتحقيق أمنها الغذائي؟

3_ ما هي مختلف التهديدات والتحديات التي تعين تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني؟

منهج البحث

اعتمدنا في دراستنا هذه على المناهج التالية:

_ المنهج الوصفي وهو المنهج الذي ساعدنا على جمع البيانات والمعلومات التي مكنتنا من الوصول إلى نتائج البحث والوصف الدقيق للمشكلة، حيث تناولنا وصف لظاهرة الأمن الغذائي ومختلف العناصر المرتبطة بها.

_ المنهج التحليلي بحيث تناولنا من خلاله تحليل مشكلة الأمن الغذائي من طريق مجموعة من المؤشرات، وتحليل واقع الظاهرة على المستوى الوطني وتأثيراتها البينية وتحليل مختلف التشريعات ذات الصلة بموضوع بحثنا.

أهمية البحث

يعتبر الأمن الغذائي تحديا كبيرا يطرح بقوة على الساحة الدولية، وخطورة ملف الأمن الغذائي لماله من تأثيرات بالغة على الإستقرار الإجتماعي والسياسي و الإقتصادي للعالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، إضافة إلى هذا أن موضوع الأمن الغذائي حديث الساعة ليس على المستوى الوطني فقط بل العالمي كذلك ومحور إهتمام الجميع .

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص التهديدات والتحديات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ومحاولة إقتراح استراتيجيات فعالة للحد من مشكلة الأمن الغذائي، والعمل على ابراز دور و أهمية القطاع

الزراعي والصناعي في تحقيق الأمن الغذائي وتشخيص الأسباب التي أدت إلى تفاقم الفجوة الغذائية في الجزائر.

أسباب اختيار موضوع البحث

_ الرغبة الشخصية في فهم موضوع أسس ومفاهيم الأمن الغذائي.

_ الميل إلى المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات على المستوى الوطني وتأثر تأثيرا مباشرا علينا كوننا من أفراد الشعب الجزائري معنيين بالدرجة الأولى بهذا الموضوع.

_ محاولة الإحاطة بالسياسات الزراعية والصناعية في تحقيق الأمن الغذائي ومدى نجاعتها.

_ حاجة مكتبة الكلية لهذا النوع من الدراسات المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة نتيجة النقص الفادح في المراجع كونه موضوع متجدد.

الدراسات السابقة

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية للباحثة الحبيتري نبيلة، تحت عنوان "الأمن الغذائي في الجزائر، الإمكانيات والتحديات"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس،2015-2016،مستغانم، تناولت الدراسة مسألة الأمن الغذائي في الجزائر و السياسات و الإستراتيجيات التي اتبعتها الدولة لتحقيق إكتفائها الذاتي في ظل الإنعكاسات والعوامل الإقتصادية الدولية والمحلية الراهنة.

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية للباحث كمال حوشين، تحت عنوان "إشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016-2017، تناولت الدراسة دور القطاع الزراعي في معالجة مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر، كما تطرق إلى الجهود العربية المبذولة في مجال الأمن الغذائي و الآفاق المستقبلية له، و توصلت الدراسة إلى أن الدول العربية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة تعتمد بنسبة كبيرة على الخارج في تلبية إحتياجاتها من الغذاء.

بدورنا من خلال موضوع مذكرتنا هذه قمنا بدراسة العناصر المتعلقة بسياسات التي وضعتها الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والمتمثلة في الصناعات الغذائية والتكامل اقتصادي الزراعي في الجزائر والدور الذي لعبه في تحقيق الإكتفاء الذاتي، إضافة إلى المعيقات التي واجهتها الجزائر أثناء تبنيها لهاته السياسات.

سعيا وحرصا منا لضمان دراسة الموضوع وإحاطته من جوانب عديدة تعد إضافة علمية نثري بها المكتبة ونفتح بها آفاق للبحث في الموضوع من زوايا أخرى.

صعوبات البحث

من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة والتت تعد كثيرة نظرا لصعوبة طبيعة البحث:

_ قطاع الزراعة في الجزائر يفتقد بنسبة كبيرة إلى البيانات والاحصائيات الدقيقة.

_ تضارب البيانات واختلافها أحيانا نظرا لعدم وجود أجهزة معتمدة كفيلة بمنح معطيات دقيقة تكون أساس يعتمد عليه في الدراسة والبحث.

للتوسع والتفصيل أكثر في جزئيات موضوع بحثنا هذا المعنون بـ:" استراتيجية الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي والتحديات التي توجهها.

تم اعتماد خطة مكونة من فصلين احتوى الفصل الأول المعنون بالإطار المفاهيمي للأمن الغذائي على مبحثين الأول تناول مفهوم الأمن الغذائي من خلال التطرق إلى تعريفه وأشكاله وأسسه، والمبحث الثاني تنظيم الأمن الغذائي في الجزائر الذي تعرفنا من خلاله على أبعاد الأمن الغذائي والعوامل التي تؤثر على تحقيقه، وكذلك أسباب العجز الغذائي في الجزائر.

بينما ضم الفصل الثاني المتعلق بواقع الأمن الغذائي في الجزائر الذي قسم إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الجهود التي بذلتها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي، أما بالنسبة للمبحث الثاني الذي جاء في سياقه العراقيل والتحديات التي واجهتها الجزائر في توفير الإكتفاء الذاتي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

تعتبر مسألة الأمن الغذائي من المسائل الجوهرية لما لها من أهمية بالغة في المجتمع، في ظل التزايد المستمر للسكان أضحى يحتاج إلى توفير الواردات الغذائية بكثرة من أجل سد حاجياتهم وتحقيق الاستقرار والقدرة على النشاط.

اذ يراها بعض الباحثين أنها مسألة عالمية لها حل في توفير كميات كافية من الغذاء كما أن هناك من يعتبرها مسألة وطنية حلها توفير الغذاء الكافي للأفراد في المجتمع.

ولأن الأمن الغذائي موضوع مهم تم تعريفه من عدة نواحي، ونذكر من بينها الناحية اللغوية والفقهية التي تم دراستها من قبل العديد من الفقهاء والدارسين، كما أنه تلقى إهتماما كبيرا من قبل بعض المنظمات والوثائق الدولية، إلى جانب القانون الجزائري الذي قدم تعريفا قانونيا له.

ترتبط هذه المسألة بمجموعة من المفاهيم المشابهة لها كالاكتفاء الذاتي والتبعية الغذائية والتنمية المستدامة...، بالإضافة إلى أن الأمن الغذائي ينقسم إلى عدة مستويات، كالأمن الغذائي المطلق والنسبي وكذلك الأمن الغذائي الصوري، إضافة إلى الأمن الغذائي المستدام.

ولتحقيق هذه المسألة يجب أن ترتكز على مجموعة من الأسس التي تعتبر كقاعدة أساسية التي من شانها يمكن تحقيق الإكتفاء الذاتي.

في حين أنها تتضمن العديد من الأبعاد الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، إلا أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على ضمان الأمن الغذائي، التي من خلالها يمكن معرفة الوضع الغذائي لأي دولة.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يلعب الأمن الغذائي أهمية بالغة في الحياة الإجتماعية، مما دفع العديد من الباحثين والدارسين للبحث عن مفهوم الأمن الغذائي من حيث تعريفه وعلاقته بمصطلحات مشابهة وتحديد أشكاله وكذلك الأسس والمرتكزات التي يتحقق بوجودها.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي وعلاقته بالمصطلحات ذات الصلة

إن تعاريف الأمن الغذائي متعددة ومتنوعة وهذا نتيجة وجهات النظر لهذا المصطلح، كما أنه يرتبط بعدة مفاهيم أخرى مشابهة له التي من خلالها يمكن توفير الأمن اللازم لأفراد المجتمع.

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي

يعد مفهوم الامن الغذائي مفهوم متشعب واسع النطاق حظي بأهمية بالغة كونه.

أولا: تعريفه من الناحية اللغوية

يتضمن الأمن الغذائي مصطلحين مترابطين ببعضهما البعض، حيث أن الأول يؤثر على الثاني والعكس صحيح.

مفهوم الأمن: ويعني الطمأنينة وعدم الخوف، والثقة وعدم الخيانة.

مفهوم الغذاء: وهو ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب، ويجمع كل العناصر الضرورية لبنية الجسم الإنسان[1].

منه نستنتج أن تعريف الأمن الغذائي يتلخص في الطمأنينة في توافر مواد وعناصر الإستهلاك الغذائي حسب الكميات المطلوبة واللازمة.

ثانيا: تعريفه من الناحية الفقهية

تم تعريفه بأنه" قدرة المجتمع على توفير حاجيات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"[2].

عرفه أيضا بأنه: " قدرة المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح

[1]– مجموعة مؤلفين، "المعجم الوسيط"، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004، ص 646.

[2]– فوزية غربي، " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص52.

سواء كان هذا عن طريق الإنتاج المحلي أو الإستيراد إعتمادا على الموارد الذاتية"[1].

اعتبر أن مفهوم الأمن الغذائي أنه يتميز باستمرار تواجد السلع الغذائية في السوق في فترة زمنية، ويقتضي تحقيق الأمن الغذائي وجوب وجود مخزون إستراتيجي من الغذاء لمواجهة مخاطر الطوارئ، حتى لا تكون الدول النامية عرضة للضغوط السياسية من قبل الدول المتقدمة المهيمنة على سلاح الغذاء[2].

يوجد من الفقهاء من عرفه بأنه " توفير إحتياجات جميع سكان الدولة من السلع، والمواد الغذائية بالقدر المطلوب، والأنواع المختلفة من الطعام والشراب، المواد الغذائية للازمة بالقدر الذي يحتاجه الناس، وفي الوقت المناسب مع عدم توقع وقوع نقص في المستقبل"[3].

كما اعتبر بأن الأمن الغذائي ينطوي على أربعة أبعاد الاتاحة والقدرة وإمكانية الوصول والسلامة، فالإتاحة تعني وجود كميات من الغذاء، من الإنتاج المحلي أو من الواردات، والقدرة تعني أن تكون أسعار الغذاء ملائمة لدخول الأفراد، أما إمكانية الوصول فتعني أن يكون الغذاء في متناول الناس بحيث يسهل الحصول عليه، والسلامة تعني ملائمة الغذاء من الناحية الصحية والتغذوية، بحيث يتحقق النفع المطلوب من دون الإضرار بالصحة بأي شكل[4].

عرف أيضا بأنه " حصول كل مواطن على احتياجاته الغذائية الضرورية على مدار السنة دون حرمان سواء من الانتاج المحلي أو المستورد"[5].

ثالثا: تعريفه من الناحية القانونية

هنا سنتعرض إلى بعض التعاريف التي طرحتها المنظمات وبعض الوثائق الدولية وكذلك التعريف الذي ورد في القانون الجزائري.

---

[1]– عبد الغفور ابراهيم أحمد،" الأمن الغذائي، مفهومه وقياسه ومتطلباته"، دون طبعة، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2016، ص 15.

[2]– نادية أحمد عمراني، "النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق"، دون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 37.

[3]– عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي" تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرون"، دون طبعة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 22.

[4]–عبد الخالق جودة، " الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط"، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص 33.

[5]– صبحي القاسم، " تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص6.

حسب منظمة الأغذية والزراعة التي عرفت الأمن الغذائي بأنه" يتوفر عندما يتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"[1].

بينما عرفه البنك الدولي بأنه " هو حصول كل الناس في كل وقت على غذاء كاف لحياة نشيطة، وسليمة، وعناصره هو الإفتقار إلى القدرة على تحصيل الغذاء"[2].

أما المشرع الجزائري فقد عرفه من خلال المادة 03 من القانون 08-16:" هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة "[3].

الفرع الثاني: علاقة الأمن الغذائي بالمصطلحات ذات صلة

يرتبط الأمن الغذائي بعدة مفاهيم نذكر منها الاكتفاء الذاتي، أمان الغذاء، الفجوة الغذائية، المعونة الغذائية، التبعية الغذائية، الأمن الغذائي المستدام، التنمية المستدامة، انعدام الأمن الغذائي، المادة الغذائية.

الاكتفاء الذاتي عرف بأنه " السياسة التي تتبعها دولة ما بهدف تحقيق اكتفائها بالإعتماد على مواردها الذاتية فقط "[4].

أمان الغذاء يقصد به " جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين، توزيع واعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي"[5].

الفجوة الغذائية تتمثل في الفرق بين الانتاج المحلي والطلب الاجمالي من الغذاء، ويتم تأمين مقدار العجز عن طريق الاستيراد.

---

[1]- مجموعة خبراء، "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم"، تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2009، ص 8، الموقع https://www.fao.org ، تاريخ الإطلاع 2021/12/17، على الساعة 18:19.

[2]- أحمد جابة، "الأمن الغذائي والتمية حالة الجزائر"، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 20، ديسمبر 2007، ص 54.

[3]- المادة 03 من القانون رقم 08- 16 المؤرخ في 1 شبعان عام 1429 الموافق 3أوت 2008 الذي يتضمن التوجيه الفلاحي الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 8 شعبان 1429 الموافق 10 أوت 2008.

[4]- مصطفى عطية جمعة، "الاسلام والتنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، شمس للنشر والاعلام، مصر، 2017 ص 208.

[5]- محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائي في الوطن العربي"، دون طبعة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص11.

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها: "مقدار ما تنتجه له الدولة ذاتيا، وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء، ويعبر عن الفجوة الغذائية أحيانا بالعجز في الانتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك (وهو عملية القيام بإقتناء المنتج ثم استخدامه ثم التخلص من الفائض، أو هو عبارة عن إستهلاك الإنتاج إستهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من إستخدام المنتجات من سلع وخدمات أو التمتع لإشباع أغراض الإستهلاك بحيث لا يختلف عن هذا الإستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما)[1]، من المواد الغذائية والذي يؤمن بالإستيراد من الخارج"[2].

المعونة الغذائية "يقصد بها تقديم السلع الغذائية من بلد أخر دون مقابل بشروط ميسرة، وهذا لمساعدة البلد الملتقى على تلبية احتياجاته الغذائية"[3].

بينما تعد التبعية الغذائية عبارة عن"عدم قدرة الدولة على تلبية إحتياجات سكانها من المواد الغذائية الإستهلاكية، لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الإستيراد من الخارج، لأن أي إختلال أو ندرة، يعرض السكان الى نقص في التغذية وبالتالي إنتشار الأمراض والمجاعة"[4].

الأمن الغذائي المستدام "هو أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة والواردة ضمن خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التبذير لكل السلع الغذائية إبتداء من المنتج وانتهاءا بالمستهلك"[5].

عرفت التنمية المستدامة بأنها " التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة، والمتكاملة التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة"[6].

---

[1]– خالد بن عبد الرحمن الجريسي، "سلوك المستهلك"، الطبعة الثالثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1427، ص 42.

[2]– نادية أحمد عمراني، المرجع السابق، ص 17.

[3]– آمنة جودي، نوال بودور، "دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2015–2016، ص 12.

[4]– فوزية غربي، المرجع السابق، ص 45.

[5]– رزيقة غراب، "اشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف1، العدد 13 ،2015، ص86.

[6]– مدحت أبو ناصر، ياسمين مدحت محمد، "التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها"، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017، ص 83.

كما عرفتها المادة 04الفقرة الرابعة من القانون 03-10 بأنها" التوفيق بين تنمية إجتماعية وإقتصادية قابلة للإستمرار و حماية البيئة، أي ادراج العد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة و المستقبلية"[1]

إنعدام الأمن الغذائي "هو الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانية الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذية لضمان نمو وتنمية طبيعية وحياة مفعمة بالنشاط والصحة"[2].

بينما يقصد بسوء التغذية "حصول الفرد على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة أي ضعيفة من حيث المكونات الغذائية من البروتينات والنشويات وغيرها"[3].

أما المادة الغذائية فقد عرفتها المادة 03 من القانون 09-03 في الفقرة الثانية على أنها" كل مادة معالجة أو معالجة جزئيا موجهة لتغذية الإنسان أو الحيوان، بما في ذلك المشروبات وعلك المضغ، وكل المواد المسعملة في تصنيع الأغذية و تحضيرها و معالجتها..."[4]

المطلب الثاني: أشكال الأمن الغذائي

لتحقيق الأمن الغذائي لا بد من توفير ما يحتاجه الأفراد من منتجات غذائية وحتى يكون هذا التوفير يجب أن يتم التعاون مع الدول الأخرى أو بالإعتماد على الدولة نفسها، وينقسم الأمن الغذائي إلى مجموعة من الأنواع نذكر منها:

الفرع الأول: الأمن الغذائي المطلق "الاكتفاء الذاتي"

ويعني إنتاج الغذاء داخل دولة ما أو مجموعة من الدول المتضادة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي لها[5]، أي أن الدولة تسد حاجياتها من الإنتاج المحلي فقط دون اللجوء إلى الإستيراد لا وبل تنتج

---

[1]-المادة 04 من القانون 03-10 المؤرخ 19 جمادى الأولى 1424، الموافق ل 19 يوليو 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43،الصادرة في 20 جمادى الأولى 1424، الموافق ل20يوليو 2003.

[2]- كمال الدين بن عيسى، "مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر"، أطروحة لنيل الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، فرحات عباس، سطيف 1، 2018 2019.، ص 53.

[3]- رزيقة غراب، المرجع السابق، ص 57.

[4]- المادة 03 من القانون 09-03 المؤرخ في 29 صفر 1430، الموافق ل25 فبراير2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في 11ربيع الأول 1430، الموافق ل 8مارس 2009.

[5]- فراس عباس البياني، "الأمن البشري والزيف"، طبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، سنة2011، ص 84.

ما يفيض عن حاجياتها، حيث يتم تصدير الفائض إلى الخارج وهذه الدولة أو مجموعة الدول المتضادة تكون صادرتها تفوق وارداتها وهذا المستوى مرادف لمفهوم الإكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف بالأمن الغذائي الذاتي.

الفرع الثاني: الأمن الغذائي النسبي

ويقصد به أساس توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الإحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهل لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع الدول الأخرى وبالتالي مفهوم الأمن الغذائي النسبي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين[1].

مما يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. أي أنه قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

الفرع الثالث: الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري

إذا كان بلد ما يغطي انتاجه المحلي من مادة ما بنسبة 90% مثلا من احتياجاته من هذه المادة، بينما يستورد معظم المدخلات فإن هذا الرقم مضلل ولا يعبر عن الواقع، وبالتالي يعتبر أمنه الغذائي أمنا ظاهريا.

مما يعني أن الدولة تملك جزء صغير جدا من مكون المادة و تستورد أكثر مما تملك أي أن معظم المواد المكونة مستورد و هذا يعني أنها تظهر ماتملك فقط ولا تظهر ما تستورد و بالتالي فهي لا تعبر عن الواقع الصحيح و هذا مايعني بالأمن الغذائي الظاهري.

الفرع الرابع: الأمن الغذائي المستدام

إن الأمن الغذائي المستدام "هو توفير الغذاء السليم والأمن الصحي للأجيال الحالية دون رهن حق الأجيال المستقبلية في الحصول على نفس المستوى أو أحسن من الغذاء، أي أنه عبارة عن ضمان توفير الإحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين دوما، و بالتالي يجب النظر

[1]– فوزي غربي، المرجع السابق، ص 53.

للأمن الغذائي المستدام على أنه عبارة عن موقف ديناميكي يعكس العلاقة بين السكان المتزايدين و احتياجاتهم من الغذاء"[1].

إن التحدي الذي يواجه صانع القرار هو كيف يمكن زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة[2].

المطلب الثالث: أسس ومرتكزات تحقيق الأمن الغذائي وشروط توفره

يرتكز الأمن الغذائي في أي دولة على مجموعة من الأسس والمرتكزات التي من دونها لا نتصور تحقيق الإكتفاء الذاتي لشعبها، وهذا ماجعلها تقوم على أساس وفرة السلع الغذائية، وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم، أسعار السلع في متناول المواطنين، سلامة الغذاء، إستعمال الغذاء، واحترام التنوع والعادات الإجتماعية أي التقبل، ولتوفر الأمن الغذائي يجب توفر بعض الشروط التي سيتم توضيحها كما يلي.

الفرع الأول: أسس ومرتكزات الأمن الغذائي

يعني الأمن الغذائي القدرة على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج الإحتياجات المجتمع الغذائية المحلية، إلا أنه لا يمكن أن يتحقق إلا بالإعتماد على مجموعة من الأسس والمرتكزات.

أولا- وفرة السلع الغذائية

تجسد المرحلة الأولى في توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر إلى جودته لأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية[3].

---

[1]- أمينة بن خزناجي، يوسف بركان، " دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2012-2013 ، ص 7.

[2]- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، "الأمن الغذائي والتنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017، 45.

[3]- بلقاسم سلاطنية ، مليكة عرعور، "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده "، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد الخامس، جوان 2009، ص9.

ثانيا- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم

في هذه المرحلة يتوجه الإهتمام من طرف الدولة للنظر إلى: "الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهنا يبدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية، الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، وبعد هذه المرحلة تأتي مرحلة الإستهلاك[1].

ثالثا- أسعار السلع في متناول المواطنين

في هذه المرحلة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع ويرجع هذا إلى جملة من القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي[2].

رابعا- سلامة الغذاء

إن الإهتمام في المراحل الأولى للإنتاج كان منصبا على توفير السلع الغذائية (الكم)، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الإهتمام بالجودة أو الموازنة بين الكم والكيف، ليبدأ التركيز على الأبعاد الصحية والبيئية للسلع الغذائية، وهو ما يعرف بأمان الغذاء المتعلق بالمراحل كلها، من الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلكين[3].

خامسا- استعمال الغذاء

ضرورة إستخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة، لكي يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة[4].

سادسا- إحترام التنوع والعادات الاجتماعية أي التقبل

وجود أنظمة مقبولة لتوزيع الغذاء وتأمينه واحترام الانسان والعادات الإجتماعية في تناوله، بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من فئات المجتمع كافة وحسب حاجته[5].

---

[1]- زهيرة بوعلام، "الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر دراسة تحليلية 1990_ 2025"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت 2019-2020، ص15.

[2]- بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، المرجع السابق، ص 10.

[3]- خالد بن عبد الرحمان الجريسي ، المرجع السابق ، ص42.

[4]- مرجع نفسه، ص41 .

[5]- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، المرجع السابق، ص41 .

الفرع الثاني: شروط توفر الأمن الغذائي

تعتبر مسألة الأمن الغذائي مسألة جوهرية بل إنها تأخذ أهمية قصوى في بعض الظروف،إلا أنه لتوفر الأمن الغذائي يجب أن يكون هناك ثلاث شروط أساسية وتتمثل في:

أولا: توفر الأغذية

وتمثل قدرة كل بلد في إنتاج أو إستيراد الأغذية التي يحتاجها وقدرته على تخزينها وتوزيعها، وضمان الحصول عليها، وتبرز هذه الدعامة من خلال بعض المؤشرات التي أقرها البنك الدولي وهي الكفاية من الإمدادات من الطاقة، ومتوسط قيمة إنتاج المواد الغذائية، والحصة من إمدادات الطاقة من الحبوب ومتوسط الإمدادات من البروتين، ومتوسط العرض من البروتين[1].

ثانيا: القدرة على الحصول على الأغذية

يرتبط الحصول على الطعام بالقدرة على تحمل نفقات الطعام وتقسيمه، وكذلك النوع المفضل لدى الأفراد والأسر.

فهناك طريقتان واضحتان للحصول على الطعام: الطريق المباشر والذي يعتمد على إنتاج الأسرة لغذائها بواسطة الموارد البشرية والمادية. والطريق الإقتصادي الذي تشتري فيه الأسرة الطعام المنتج (وهو أي شيء ملموس أو غير ملموس يمكن الحصول عليه من خلال عملية التبادل وتضمن منافع وظيفية، اجتماعية، ونفسية وقد يكون سلعة أو خدمة)[2] في مكان ما.

ثالثا: إستخدام الأغذية

وهذا يعني تناول السكان مجموعة من الأغذية بالكميات المناسبة في الأوقات وبالطريقة الصحيحة للحصول على كل ما يكفي من طاقة لممارسة حياة طبيعية، ولا يطرح توفر الأغذية مشكلة في حد ذاتها، لكن المشكلة تكمن في سوء التغذية وفي نقص القدرة الشرائية[3].

---

[1]– محمد مصطفى سالت، "التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016–2017 ص 56.

[2]– محمد خضر، "ادارة المنتج والعلامة التجارية"، دون طبعة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص1.

[3]– محمد مصطفى سالت ، المرجع السابق، ص 56.

رابعا: الإستقرار

يجب أن يتم الحصول على غذاء كاف في جميع الأوقات، فقد تم تحديد نوعين من المؤشرات لقياس التعرض للمخاطر التي تهدد الاستقرار ومداها، وتشمل المؤشرات الأساسية للتعرض للمخاطر، المنطقة المجهزة للري ما يوفر مقياس لمدى التعرض للصدمات المناخية كالجفاف، وحصة الواردات الغذائية من إجمالي صادرات البضائع ما يبرز كفاية إحتياطي النقد الأجنبي لسداد قسيمة الواردات الغذائية. وثمة مجموعة ثانية من المؤشرات تظهر المخاطر والصدمات التي تؤثر مباشرة على الأمن الغذائي[1].

المبحث الثاني: تنظيم الأمن الغذائي

تتأثر قضية الأمن الغذائي بعدة إعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ولكي نبرز الأمر بشكل واضح سنأخذ الأبعاد المختلفة لمشكلة الغذاء، وسنتناول كذلك العوامل التي تأثر على الأمن الغذائي والأسباب التي تؤدي إلى العجز الغذائي.

المطلب الأول: أبعاد الأمن الغذائي

عرف الإنسان مسألة الأمن الغذائي كظاهرة إجتماعية منذ القدم، واعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي مسألة مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل واحد منها دلالته التأثيرية، ونذكر من بين هذه الأبعاد المتعددة ثلاثة أساسية لها دلالتها وآثارها الواضحة في كل بلدان العالم[2].

الفرع الأول: البعد الاقتصادي

إن البعد الإقتصادي للأمن الغذائي هو "ذلك النوع الذي يركز على دراسة جانبي العرض والطب على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية أو المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية ومدى استقرار أسواق هذه السلع"[3]، وكذلك التركيز على عدم قدرة الشعوب على توفير إحتياجات سكانها من الغذاء

[1]– يوسف بن يزة، "محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة ،العدد 38، جوان 2018، ص 18.

[2]– بلقاسم سلاطنية ،مليكة عرعور، المرجع السابق، ص 11.

[3]– زهيرة بوعلام ، المرجع سابق، ص 05.

بحيث يرتبط تزايد هذه الفجوة بتطور أعداد السكان وكذلك الإستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعة مما يشكل عبئا إقتصاديا للأمن الغذائي على الدولة[1].

كما أن عملية إستيراد السلع الغذائية التي تقوم بها الجزائر واعتمادها بنسبة كبيرة على العالم الخارجي يمثل سببا رئيسيا في إرتفاع الأسعار نتيجة التضخم المستورد بسبب إرتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية، مما يترتب عليه إضطرار الحكومة على المستوى الوطني إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية، كما يعد الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك أحد الأركان الأساسية للأمن الغذائي[2].

فتوفر الغذاء للأفراد بالكمية والنوعية المناسبة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية والعكس الصحيح[3].

وينطوي الأمن الغذائي في بعده الاقتصادي على عدة عناصر تتلخص في:

_ الحفاظ على توازن المقدرة الشرائية للمواطنين مما يمكنهم من الحصول على الغذاء وتناوله، وتوفير عمليات توليد الدخل وتطويره بما في ذلك الإستثمار والتشغيل.

_ وجود بعد وقائي للأمن الغذائي تجسده السياسيات الاقتصادية الوقائية، لمواجهة المشكلات الناجمة عن تحرير تجارة المنتوجات الزراعية، وكذلك تعزيز وفتح الإستثمارات الخارجية والأجنبية[4].

وبالتالي إن توفر الغذاء سواء من المصادر المحلية أو الخارجية لتغطية أي عجز غذائي هو بمثابة توفر متطلبات معيشة المجتمع من غذاء جيد وصحي، وبالتالي خلق حالة من الإستقرار الداخلي ينعكس بطبيعة الحال على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، لأن توفر المتطلبات الأساسية من الغذاء ستمكن الأفراد كعناصر أو كمورد بشري من القيام بدورهم في تحقيق هذه التنمية الاقتصادية.

---

[1]– خير الدين تواتي، "الأمن الغذائي العالمي – الاستراتيجيات والتهديدات– "مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2018.2019، ص 29.

[2]– زكرياء يوب ، كريمة ملال ،" السياسية الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة 2015–2016، ص 10.

[3]– بدر الدين طالبي، أسية لعساسي، "واقع القطاع الزراعي في الجزائر"، مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الإقتصادية، العدد 23، ديسمبر 2017، ص 54.

[4]– خير الدين تواتي، المرجع السابق، ص 30.

الفرع الثاني: البعد السياسي

يعتبر الغذاء سلاح إستراتيجي تستخدمه مجموعة من الدول التي تملك الموارد الغذائية، حيث تستخدم هذه الأخيرة حاجة الدول النامية أو الفقيرة التي لا تملك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية منّ أجل الضغط عليها والتأثير على توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها. إذ كيف على الدول التي لا تملك تحقيق سلعها الغذائية أن تملك سيادتها الوطنية ويظهر ذلك جليا من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح، والذرة، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها العالمية وكذلك الأسعار...[1].

فالدولة تعتبر هي الجهة المعنية بتأمين للغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها والتي تجسد إرادتها، وبالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه من جهة ومن جهة أخرى إعطاء قيمة الأرض للعمل بها وللعامل فيها، ويتحقق تدخل الدولة العقلاني المقبول والملائم للأمن الغذائي بإجراء التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديموقراطية وفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق الديموقراطية في القرارات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية، والأهم في قضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبنية فكرة "الأمن الغذائي" سياسة شعبية فلاحية....[2].

وفي هذا السياق تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في:

_ مسألة الغذاء الذي تكتسي طابع سياسي يهدد أمن الدولة.

_ تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج وتجارة الغذاء في العالم بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم[3].

_ ومن الطبيعي أن تكون الدول التي تحتاج للمعونات الغذائية وأكثر عرضة للضغوط السياسية مما يعرض إستقلاللها للخطر، ويجعلها غير حرة في إتخاذ القرار السياسي الذي يناسبها. فالغذاء منذ قديم الزمن وهو يستخدم كوسيلة للضغط على الأمم والشعوب حتى تذعن، وترضخ لمطالب غيرها، وقد زادت

[1]– كمال حوشين، " إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016–2017، ص 267.

[2]– بلقاسم سلاطنية ، مليكة عرعور ، المرجع السابق، ص ص، 13–14.

[3]– زكرياء يوب، كريمة ملال، المرجع السابق، ص ص،11–12.

أهمية الغذاء كوسيلة إستراتيجية هامة طالما هددت بها الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم التي انتقدت سياستها[1].

نستنتج أن الإستقرار السياسي يؤثر بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى إستدامتها، من خلال توفير الظروف المناسبة للحكومات ومؤسساتها وأشكال الزراعة بها، من أجل القيام بالنشاط التنموي بصورة إيجابية، ولقد أدت النزاعات والحروب الداخلية والخارجية في بعض الدول إلى إستنزاف طاقات وأموال ضخمة، وأوقفت العديد من المشاريع التنموية، كما ساهمت في زيادة و تعميق مشكلتي الفقر والجوع والسكن بالإضافة إلى تفشي الأمراض والأوبئة[2].

الفرع الثالث: البعد الإجتماعي والثقافي

ينطوي مفهوم الأمن الغذائي على بعدين أساسيين، البعد الأول يعرف بالبعد الإجتماعي الذي يعتبر أن الغذاء من بين حقوق الإنسان التي لا يمكن التعدي عليها أو حرمانه منها، والبعد الثاني هو البهعد الثقافي المتعلق بدرجة كبيرة بمعتقدات الأفراد:

أولا: البعد الإجتماعي

لا يمكن الفصل بين الإستقرار الإجتماعي لأي دولة والأمن الغذائي، فنقص هذا الأخير يؤدي إلى كثرة الإضطرابات داخل الدول، بالإضافة إلى كونه الضامن الأساسي لوفرة الموارد والحاجيات الغذائية لأفراد المجتمع.

فنقص الغذاء والسلع الإستهلاكية في أي مجتمع يؤثر بشكل سلبي على تصرفات الأفراد إقتصاديا وإجتماعيا فالفرد يعد من مقومات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع ويعتبر الغذاء من حقه ويجب على الدولة توفيره حتى يتمكن من أداء دوره في عجلة التنمية[3].

إن فكرة حقوق الإنسان تعني ببساطة أن الإنسان لمجرد كونه إنسان، بصرف النظر عن جنسيته وأصله ووضعه الإجتماعي يملك حقوق طبيعية معينة لصيقة به، دون أن ننسى حقه في ضمان صحته و الحفاظ عليها حسب ما جاء في نص المادة 01 فقرة 2 من القانون 18-11 "يرمي هذا القانون إلى

---

[1]- رائد محمد مفضي الخزاعلة ، "الامن الغذائي من منظور الإقتصاد الإسلامي" مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم الفقه والدراسات الإسلامية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2001/2000، ص 13.

[2]- خير الدين تواتي، المرجع السابق، ص 33.

[3]- يحي ياسين سعود، "حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية"، دون طبعة ،المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة 2016، ص 28.

ضمان وقاية و حماية صحة الأشخاص و الحفاظ عليها... "[1]، لذا على الحكومات أن توفر الغذاء بالكميات الكافية والجودة المناسبة وبالأسعار التي تمكن الفرد من اقتنائها، ويعتبر هذا الأخير مقوم أساسي من مقومات التنمية الإقتصادية والإجتماعية فإن كانت المجتمعات تعاني من عجز الغذاء نتيجة وجود فجوة بين المعروض من الغذاء والمطلوب منه فيؤدي ذلك إلى التأثير على سلوكات الأفراد وتصرفاتهم الإجتماعية، ويتجلى ذلك في تدهور الوضع الإجتماعي، وهذا بالغ الأثر على جهود التنمية بمختلف أنواعها[2].

يمكن توضيح هذا البعد في نقطتين وذلك على النحو التالي:

1- التزايد المستمر في عدد السكان

تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، وبالنسبة للمنطقة العربية على سبيل المثال أو الدول النامية ككل تعتبر مشكلة النمو السكاني السريع سببا ونتيجة للفقر في آن واحد[3].

2- مستوى الدخل

يساهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد، حيث لا يستطيع من يعيش دون مستوى خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وبالتالي فهو يعاني بشكل أو بأخر من نقص التغذية[4].

أما على صعيد المستهلك (فعرفته المادة 03 الفقرة 2من القانون 04-02 بأنه"كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني سلعا قدمت للبيع أو يستفيد من خدمات عرضت و مجردة من كل طابع مهني)[5]، حيث أدى الإرتفاع الكبير من أسعار الغذاء إلى زيادة نسبة الدخل المصروفة على الغذاء.

---

[1]-المادة 01 من القانون 18-11، المؤرخ في 18شوال 1439، الموافق ل 2يوليو 2018، المتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 46، المؤرخة في 16ذو القعدة1439، الموافق ل29 يوليو 2018.

[2]- بدر الدين طالبي ، لعساس أسية، المرجع السابق، ص 54.

[3]- كمال حوشين ، المرجع السابق، ص 268.

[4]- سهيلة بلخير، المرجع السابق، ص ص، 58- 59.

[5]-المادة03 من القانون 04-02 المؤرخ في 5جمادى الأولى1425، الموافق ل 23 يونيو 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41،المؤرخة في 09 جمادى الأولى 1425، الموافق 27 يونيو2004.

ثانيا: البعد الثقافي

إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد سالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي[1]، لكن أثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لا يقصد به فقط بقدر ما يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في حق الشعوب في تقدير المصير الممزوج بحقه في الغذاء[2].

ثالثا: البعد البيئي

عرفت البيئة حسب المادة 07 من القانون 03-10 على أنها" موارد طبيعية لا حيوية و حيوية كالهواء و الجو والماء والأرض والحيوان..."[3].

حيث تشهد البيئة الزراعية لأي دولة أو إقليم تدهورا حادا نظرا لغياب البعد البيئي عن السياسات الزراعية الوطنية أو القطرية وعدم إعطائها الأهمية اللازمة للجوانب البيئية التي تؤدي السياسات الزراعية للإخلال بها.

و محاولة لمواجهة كل هذه التأثيرات البيئية لتحقيق الأمن الغذائي لا بد من الآتي :

-إدخال البعد البيئي في الدراسات الجدوى الإقتصادية و الفنية للمشروعات الزراعية .

-تفعيل دور المنظمات تعاونية في نشر الوعي البيئي[4]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي وأسباب العجز الغذائي في الجزائر

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي دولة، يعتبر مسألة محورية لا يجب تركها للعوامل الخارجية والظروف المتغيرة للتحكم فيها، وإنما يجب وبكل جدية السعي إلى ضمان إكتفاء ذاتي للحد من مشاكل الفقر والمجاعة و تحديد الأسباب وراء العجز الغذائي .

---

[1]- بلقاسم سلاطنية ، مليكة عرعور ، المرجع السابق، ص 15.

[2]- كهينة مولاي ، حسيبة مقراني ، المرجع السابق، ص 13.

[3]-المادة 07 من القانون 03-10 ، السالف الذكر.

[4]- نور الهدى بوغدة،"دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014-2015 ، ص13.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي:

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لا بد من وجود عوامل تعبر عن هذا الوضع وهناك عدة عوامل تتحكم في بناء المخزون الإستراتيجي من الغذاء وسنحاول إبرازها من خلال مايلي :

أولا: العوامل الديموغرافية

يمثل العامل الديموغرافي بعدا هاما من ظهور واستفعال مشكلة الغذاء في العديد من الدول، حيث ينتابها موجة من الزيادة السريعة في عدد السكان إلى الحد الذي أصبحت الحالة في بعضها توصف بأنها تواجه إنفجارا سكانيا[1].

وتجدر الإشارة هنا أنه بلغ عدد سكان الجزائر 40836000 نسمة سنة 2016 بنسبة نمو ديمغرافي قدرت بـ 2،17% ، وتشير التوقعات أنه سيرتفع عدد السكان إلى حوالي أكثر من 44 مليون نسمة سنة 2030 وإلى أكثر من 52 مليون نسمة في آفاق سنة 2050، وستترتب عن هذه الزيادة المعتبرة زيادة في الطلب على الغذاء وهو ما يمثل تحديا كبيرا في الجزائر في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة[2].

ثانيا: العوامل الطبيعية

إن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تهددها عدة عوامل طبيعية تؤثر على حجمها على المدى المتوسط والطويل، ويشمل هذه العوامل بصفة أساسية ما يلي:

- إنخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية[3]، فقد بلغت المساحة المزروعة سنة 1995 (26،28069) ألف هكتار، وفي ظرف 5 سنوات ازدادت المساحة لتصل سنة 2000 إلى (8226) ألف هكتار. أما سنة 2005 فقد قدرت ب (8386،64) ألف هكتار لتبلغ سنة 2014 (8465،04) ألف هكتار، نلاحظ في السنوات الأخيرة زيادة وتوسع في المساحات الصالحة للزراعة مقارنة مع السنوات الأولى.
- إعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام لآخر[4].

---

[1]- كهينة مولاي، حسيبة مقراني ، المرجع السابق، ص 15.

[2]- عدالة العجال، سهيلة شيخاوي، " نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية "، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم 2018 ، ص7.

[3]- فتيحة ليبري، كمال الدين بن عبسى، " تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفقرة (1995-2015)"، مجلة اقتصاديات تشمل إفريقيا، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 19، 2018، ص 139.

[4]- زكرياء يوب، كريمة ملال ، المرجع السابق، ص 14.

- عدم كفاية مصدر المياه حيث أن معظم الأراضي الزراعية في الجزائر لا تخضع للسقي المنتظم وهذا راجع إلى مشكلة توفر المياه، حيث بلغت نسبة الأراضي المسقية من إجمال الأراضي المزروعة عام 2003 إلى (1،81%) فقط، ولم تتوسع المساحة بعد ذلك، إلا بشكل طفيف حيث بلغت سنة 2007 (2،19%)، أما سنة 2013 (2،63%)، وهذا يوضح لنا جليا مدى العجز المائي الذي يعاني منه القطاع الزراعي في الجزائر مما يؤثر سلبا على الإنتاجية الزراعية[1].

ثالثا: العوامل التكنولوجية

يلعب التطور التكنولوجي دورا حيويا في حياة البشر وتمتد أثار هذا التطور إلى كافة مناحي الحياة الإقتصادية والقانونية والإجتماعية والثقافية[2].

والمقصود بالتكنولوجيا هنا ليس المعدات والآلات المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي، وإنما التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعدنا على تحسين إستثمار الماء والتربة الزراعية[3].

فالملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية، وعرقلة الدول التي تعتمد في زيادة إنتاجها على التوسع الرأس المالي لمواجهة العجز الغذائي[4].

رابعا: العوامل المالية والمادية

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الإستثمارات بهذا القطاع ضعيفة جدا، وهي لا تتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي، لكن يبقى أفق إمكانيات التوسع الزراعي من حيث الكميات المنتجة بالرغم من الوفرة النسبية للغذاء على النطاق العالمي، لكن على الرغم من ذلك فإن كثير من البلدان النامية ومئات الملايين من الفقراء لا يشاركون في هذه الوفرة نتيجة ضعف قدرتهم الشرائية[5].

---

[1]- فتيحة كبيدي ، كمال الدين بن عيسي ، المرجع السابق، ص ص ،139-140.

[2]- مصطفى يوسف كافي، "النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة"، دون طبعة، دار مؤسسة وملان، 2011، ص 09.

[3]- محمد عبد الله الختاتنة، "العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي بالمملكة الأردنية الهاشمية"، مذكرة لشهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤقف، الأردن، 2015، ص 14.

[4]- محمد السيد عبد السلام، المرجع السابق ، ص 159.

[5]- زكرياء يوب، كريمة ملال، المرجع السابق، ص 16.

خامسا: العوامل السياسية

هناك عدة عقبات تواجه الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي للدول وخاصة ما حدث في بعض البلدان العربية[1]، مثال ذلك الجزائر وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية إلا أن الاستعمار الذي تعرضت له وما نتج عنه من مخلفات أبعدها من التفكير في التنمية الزراعية فالأحداث السياسية التي تحدث في الدولة سيؤثر بشكل كبير جدا على وضعها الغذائي.

الفرع الثاني: أسباب العجز الغذائي في الجزائر

إن نقص الغذاء يتأثر بالعامل الإقتصادي والإجتماعي وأدائهما في صورتهما الكاملة، وليس فقط بإنتاج الغذاء والأنشطة الزراعية، ومن المهم أن نعي مظاهر التكافل والاعتماد المتبادل بين المجالين الإقتصادي والإجتماعي الذي يحكمان إمكانية حدوث في عالمنا المعاصر[2]، ويمكن إرجاع أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر إلى الأسباب التالية:

أولا: الأسباب الديموغرافية

تكتسي الدراسات السكانية طابعا متميزا بالنظر إلى أهميتها، من الوجهة النظرية والعملية باعتبارها المؤشر الرئيسي لمعرفة حاجيات المجتمع المادية، كالصحة والتعليم والمرافق الثقافية والرياضية وغيرها من الحاجيات التي لا يمكن الاستغناء عنها[3].

حيث يعتبر إرتفاع عدد السكان وتحسن مستوى الدخل والمعيشة من العوامل الأساسية لإرتفاع حجم الطلب على المواد الغذائية، والجزائر على غرار دول العالم النامية تعاني من هذه الأسباب، و تعتبر معرفة حجم السكان ووتيرة نموه وتوزيعه الجغرافي من العناصر الأساسية في تخصيص الموارد والثروات الوطنية والتكفل باحتياجات السكان وتجدر الإشارة أنه بلغ عدد سكان الجزائر 44،6مليون نسمة سنة 2022 وتشير التوقعات أنه سيرتفع عدد السكان إلى حوالي أكثر من 44 مليون نسمة سنة ،2030

[1]– نور الهدى بوغدة ، المرجع السابق، ص ص 16–17.

[2]– صابرة تقرارت،" تقرير واستشراق فجوة الغذائية للحبوب في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية للفترة 2016–1970"، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018–2019، ص 05.

[3]– مفيد زنون، "اقتصاديات السكان"، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 09.

وستترتب عن هذه الزيادة المعتبرة زيادة في الطب على الغذاء وهو ما يمثل تحدي كبيرا للجزائر في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة[1].

ثانيا: الأسباب التنظيمية

لطالما سعت الجزائر إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستقلة وذلك بالعمل على تطوير الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتحسين مستوى دخل الأفراد ورفع مستوى التشغيل ولتحقيق ذلك ركزت إهتماماتها على الصناعات المنتجة لدرجة الأولى على اعتبار أن التنمية الصناعية ستؤدي إلى تحديث القطاع الزراعي وإحداث تطوير إجتماعي وثقافي، إلا أنها لم توقف في تطوير القطاع الزراعي نظر لإنخفاض مستوى الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وإزدياد التبعية للعالم الخارجي خاصة في الموارد الغذائية الأساسية[2].

ثالثا: الأسباب الطبيعية

وتشمل الأراضي الزراعية والظروف المناخية والموارد المائية، حيث تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية منها محدودة مقارنة بالمساحة الإجمالية وعدد السكان في الجزائر إذ بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 414،316،4 (كلم مربع) أي بنسبة 17،39% من المساحة الكلية ونسبة 2،62% حسب بيانات البنك الدولي[3]، أما عن الظروف المناخية فيعتبر تساقط الأمطار بالكميات الكافية وفي الموعد المناسب عاملا محدد للإنتاج الزراعي الغذائي،حيث خص المشرع الجزائري الثروة المائية بقانون خاص بها نظرا للمكانة التي تحظى بها هذه الثروة في تحقيق الأمن الغذائي، حيث جاء في نص المادة 01 من القانون 05-12 [4]،يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المطبقة لإستعمال الموارد المائية و تسييرها و تنميتها المستدامة كونها ملكا للمجموعة الوطنية، فوجود المياه بالكميات الكافية وفي الموعد المناسب يتحكم في إنتاج الموارد الأساسية كالحبوب بدرجة كبيرة حيث أن سقوطها بالكمية المناسبة ليس كافيا للحصول على إنتاج كمي ومردودية جيدة من الحبوب، إذا لم تتوزع كميات الأمطار المتساقطة بالشكل المناسب عبر الموسم الزراعي[5].

---

[1]- سهيلة شيخاوي ، عدالة العجال،" المرجع السابق ، ص 87.

[2]- سهيلة شيخاوي ، عدالة العجال،" المرجع السابق، ص ص 88-89.

[3]- صابرة تقرارت، المرجع السابق، ص 29.

[4]- المادة 01 من القانون 05-12المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق ل4غشت 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد04،المؤرخة في 27 يناير 2008.

[5]- سهيلة شيخاوي ، عدالة العجال، المرجع السابق، ص 89.

المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر

هناك عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع، إلا أن هذه المؤشرات تطورت تبعا لمفهوم الأمن الغذائي[1]، فلمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا توجد مؤشرات موجدة بينها، ومن بين أكثر المؤشرات إعتمادا في الجزائر ما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات الوصول إلى الغذاء (ACCES)

ونقصد بمؤشرات الوصول إلى الغذاء الوصول المادي والإقتصادي، وهناك ثلاث مؤشرات للوصول المادي إلى الغذاء في الجزائر هي: كثافة خطوط السكك الحديدية و كثافة شبكة الطرق، ونسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق، رغم أن الإحصائيات المسجلة لدى الفاو تشمل فقط بعض السنوات إلا أننا نسجل إلى غاية 2007 وجود 0,2كلم من خطوط السكك الحديدية لكل 100 كلم^2 و 4,8 كلم من الطرق لكل 100 كلم ^{2} لسنة 2010 (FAO 2018)، هذا المستوى الضعيف للبنى التحتية للنقل يعتبر من أضعف المستويات مقارنة بالدول المجاورة (طول خطوط السكك الحديدية 0,5كلم لكل 100 كلم ^{2} في تونس و 0,5كلم في مصر، 0,5 في المغرب الأقصى، أما طول شبكة الطرق : 11,9في تونس، 13,7 كلغ في مصر و13,1 كلم في المغرب الأقصى)[2]، أما نسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق قد تتجاوز 75 % وهي نسبة جيدة ومقارنة لنسبة الدول المجاورة.

الفرع الثاني: مؤشرات وفرة الغذاء

وأول مؤشر من هذه المجموعة هو مؤشر الكفاية الغذائية من إمدادات الطاقة، وهو مؤشر يعبر عن إمدادات الطاقة الغذائية كنسبة مئوية من متوسط متطلبات الطاقة الغذائية، واستمرت في الصعود منذ 1990، لتستقل من حوالي 104 بالمائة سنة 1991 إلى 140 بالمائة سنة 2014[3].

وثاني مؤشر هو مؤشر متوسط قيمة إنتاج المواد الغذائية، وهذا المؤشر استحدمته المنظمة العالمية للأغذية والزراعة لتقدير مستوى الأمن الغذائي الفردي، حيث يتم حساب متوسط توزيع إمدادات الطاقة

[1]– بن خزناجي أمينة، المرجع السابق، ص1.

[2]– أمال بوبكير، "دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المدرسة العليا للتجارة ، القليعة، الجزائر، المجلد 05، العدد 1، 2022، ص 430.

[3]– محمد مصطفى سالت، المرجع السابق ، ص 68.

الغذائية (السعرات الحرارية) بين السكان ويؤخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى من السعرات الحرارية التي يتناولها السكان حسب الفئة العمرية التي ينتمون إليها[1].

الفرع الثالث: مؤشر إستقرار الإمدادات الغذائية

مؤشرات إستقرار الإمدادات الغذائية تجمع في نفس الوقت مؤشرات الصدمات ومؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بهذه الصدمات.

حيث تظهر مؤشرات الصدمات تقلبات على مستوى أسعار الأغذية محليا التي لم تكن كبيرة (بين 7,7 % و 134 خلال الفترة 1998–2014) السبب يعود إلى تدخل الدولة لتقنين أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية والإبقاء على سياسة الدعم لأسعارها.

ورغم عودة الأمن وإنخفاض حدة الإرهاب خلال الألفية الجديدة، إلا أن قيمة مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف خلال الفترة 1998 – 2018 الذي قدر ب 1,34 % بعد سنتين نوعا ما، وقد يؤثر سلبا على استقرار الإمدادات الغذائية ووصولها إلى المناطق الجبلية و النائية[2].

من خلال ما سبق دراسته نستنتج أن الغذاء مسألة محورية حيوية شغلت إهتمام جميع دول العالم، دون إستثناء خلال العقود الأخيرة خاصة الجزائر، وهذا لكونها مسألة ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية وثقافية، سياسية، عقائدية، فعدم تحقيق الدولة لإكتفائها الذاتي يرجع الى أسباب ديموغرافية وتنظيمية وطبيعية و هذا ما يؤدي الى إرتفاع نسبة الفقر والمجاعة في الدولة، ويتم تحديد هذه المشكلة الغذائية من خلال العديد من المؤشرات كمتوسط الدخل الحقيقي للأفراد ومتوسط إستهلاك الفرد من الغذاء، إلا أنه أدت بعض العوامل كالعوامل الديموغرافية و المتمثل في إرتفاع نسبة السكان والعوامل السياسية و التكنولوجيا، إلى زيادة العجز الغذائي في الدول خاصة النامية.

[1]– أمال بوبكير ،"قياس الأمن الغذائي المستدام في الوسط الفلاحي"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021، ص 186.

[2] أمال بوبكير، "دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي و السيادة الغذائية "، المرجع السابق ، ص ص 431–432.

الفصل الثاني

السياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

الفصل الثاني : السياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

لقد تزايد في الآونة الأخيرة الإهتمام بمشكلة الغذاء في الجزائر، نظرا للتزايد الملحوظ في عدد السكان وما يتطلبه من الزيادة في الإنتاج لسد الفجوة الغذائية، وهذا ماجعل الدولة تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية مما زاد من حجم تبعيتها للخارج، وتحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدولة، وللحد من هذه الأزمة الغذائية تسعى جاهدة إلى القضاء التدريجي على العجز الغذائي وتحسين إمداداتها الغذائية، ولما كان القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي والمصدر الأساسي لإنتاج الغذائي، نظرا لمؤهلات الطبيعية التي يحتويها هذا القطاع والتي تلعب دورا هاما في بلوغ الدولة لتحقيق أمنها الغذائي، وقطاع الصناعات الغذائية هو بدوره شغل مكانة على المستوى الوطني في القضاء التدريجي على أوجه النقص والعجز الغذائي، والكامل الإقتصادي الزراعي الذي يقوم على أساس تبادل السلع والمواد الغذائية بين الدول لسد حاجياتها والتقليل من الأزمات الغذائية، لكن الجهود التي بذلتها الجزائر واجهتها تهديدات طبيعية متمثلة في التصحر وتغير في المناخ، وتهديدات سياسية، كإعتماد الجزائر على الإستيراد مما زاد تبعيتها للخارج، وإنخفاض اسعار النفط الذي يؤثر سلبا على الجزائر كونه بلد يعتمد كثيرا على الموارد الطبيعة.

وسعت الجزائر من خلال مجموعة من المخططات، كان أبرزها مخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي لعب دورا هاما في التحسين المستدام لمستوى الأمن الغذائي في البلاد ومولت هذا القطاع من خلال منح قروض للنهوض به.

المبحث الأول: الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

إن ضمان الأمن الغذائي يعد أحد المهام التي تتطلب تضافر إرادات وجهود وطنية ضخمة بغرض الزيادة في الإنتاج، التصدي للجوع والفقر وسد الفجوة الغذائية، ولا يكون هذا إلا عبر برامج وإستراتيجيات شاملة لمختلف القطاعات، واتباع خطط دقيقة ومدروسة ، تهدف إلى توفير الإحتياجات الغذائية والتقليل من الأزمات الغذائية التي تعاني منها الدول خاصة النامية، فالإرتفاع المتزايد في عدد السكان وسوء إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وزيادة التبعية للعالم الخارجي، أسباب أدت إلى تفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر، هذا ما يجعل الحل الإستراتيجي للخروج من هذه الأزمة هو وضع وإتباع سياسات زراعية غذائية وأخرى إقتصادية .

المطلب الأول : السياسات الزراعية

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي ولتحقيق أقصى درجة من الإكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات[1]، ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب على الدولة مساعدة المزارعين وتزويدهم بالإمكانيات للتغلب على المعوقات التي تعترضهم، والنجاح في تحقيق هذه الأهداف قد يعني النجاح في تحقيق الأمن الغذائي ونحن من هنا سنحاول إتباع مسار السياسة الزراعية للجزائر وبكل ما أجادت به لتحقيق الهدف الأساسي لها وهو الأمن الغذائي للمواطن الجزائري .

الفرع الأول : مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر

إن تطور أي قطاع إقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها والتي ترشحه إلى لعب دور أساسي في الإقتصاد الوطني، والقطاع الزراعي في بلادنا قطاع إستراتيجي يعول عليه في توفير الإحتياجات الغذائية وبالتالي التحكم في الأمن الغذائي الذي يعتبر الهدف الأساسي للسياسة التنموية للبلاد، ويتحقق هذا بإستخدام كل الموارد المتاحة لديه[2].

---

[1]– إبتسام حاوشين ،" السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي "، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، جامعة البليدة، العدد السادس، ص ص، 102–103 .

[2]– كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، المرجع السابق، ص42.

أولا: الموارد الطبيعية

تستخدم الموارد الطبيعية من قبل الإنسان بطرق مختلفة فهناك الإستخدام المباشر الذي يتمثل في إستخدام الماء والأراضي أو الإستخدام الغير مباشر الذي يتمثل في إستخدام الغذاء الناتج عن الماء والأرض وغيرها[1].

تتمتع الجزائر بإمكانيات طبيعية هامة تساعدها في توفير الغذاء الضروري للسكان، حيث تعتبر من أكبر الدول العربية مساحة، حيث تقدر بـ 238 مليون هكتار[2]، و أهم هذه الموارد:

*** الأراضي الزراعية**

تعتبر الأراضي الزراعية المصدر الأول و الأساسي لوجود الغذاء في الجزائر حيث جاء في نص المادة 01 من القانون 87-19" أن هذا القانون يهدف إلى تحديد قواعد إستغلال الأراضي الزراعية المحددة بموجب المادة 19 من القانون 84-16 المؤرخ في 30 يونيو 1984 و تحقيق المنتجين و واجباتهم "[3].

حيث من خلال نص المادة أن المشرع الجزائري أعنى القطاع الزراعي أهمية بالغة، كونه يعتبر مورد طبيعي يتميز بالندرة، مقارنة بالإحتياجات الغذائية لسكان الجزائلار خاصة في الأونة الأخيرة في ظل التزايد السكاني الذي عرفته، ضف إلى ذلك أن الجزء الأكبر من الأراضي هي أراضي صحراوية غير قابلة للزراعة، و أن عملية تخضيرها يمثل أكبر تحدي لتحقيق الأمن الغذائي.

ثانيا : الموارد المائية

منذ سنوات قليلة، بدأ الربط بين الأمن الغذائي والأمن المائي، بعدما تبينت أهمية إستغلال الثروة المائية وترشيدها، في سد الفجوة الغذائية المتصاعدة[4].

---

[1]– مصطفى يوسف كافي، "إقتصاديات الموارد المائية "، دون طبعة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 13 .

[2]– حمزة دبار، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2008"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 206 .

[3]–المادة 01 من القانون 87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408، الموافق ل 08 ديسمبر 1997، المتضمن ضبط كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50.

[4]– إبراهيم سليمان عيسى، "أزمة المياه في العالم العربي" ، دون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2003، ص 35 .

فالجزائر كغيرها من الدول تزخر بموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية، لكن إنتاج و إستعمال هذه المياه يخضع لشروط يحددها القانون و هذا ماجاءت به المادة 06 من القانون 05-12 التي جاء فيها" يخضع حشد كل الموارد المائية و إنتاجها و إستعمالها إلى شروط خاصة يحددها هذا القانون..." [1].

فخضوع الموارد المائية لمثل هذه الإجراءات يبين المكانة التي تحظى بها هذه الثروة على المستوى الوطني خاصة من ناحية سد الفجوة الغذائية كونه يعتبر المورد الأساسي الذي ترتكز عليه الأراضي الزراعية فلا يمكن تخيل قطاع زراعي يفتقر للمياه فهذا يعتبر في حد ذاته كارثة تمس القطاع.

وتقدر قدرات الجزائر من الموارد المائية بـ 19,8 مليار م^3 منها :

- 14,336 مليار متر^3 كموارد مائية تزخر بها منطقة الشمال، منها 1230 مليار م^3 سطحية، يعبأ منها 6 مليار م^3 في السدود، و 6.30 مليار م^3 تذهب إلى البحر، و تبقى 2,036 مليار كمخزون جوفي.
- 5,4 مليار م^3 في الجنوب، منها 0,4 مليار جريان سطحي و05 مليار م^3 مياه جوفية، وعليه فمن أصل تساقطات مطرية مقدرة بـ 94 مليار م^3، يمكن تعبئة 12,5 مليار م^3 سنويا.

لكن حسب دراسات البنك الدولي فإن الجزائر تعتبر بلد فقير مائيا، و أن المياه ستشكل قيدا على تحقيق الأمن الغذائي[2].

ثالثا : الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية من أهم الموارد التي تمتلكها أي منظمة سواء كانت حكومية أو أهلية أو خاصة، فالكثير من العلماء يشيرون إلى أن الموارد البشرية هي مصدر كل نجاح إذا تم إدارتها بشكل جيد، وهي مصدر كل فشل إن أساءت إدارتها[3].

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في إنتاجها الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الفلاحية مازالت تنجز يدويا، و ذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في سياسات التشغيل بالجزائر[4].

---

[1]-المادة 06 من القانون 05-12 ، السالف الذكر.

[2]- فاطمة بكدي، المرجع السابق، ص ص 243-244 .

[3]- محمد مدحت أبو النصر، " تنمية الموارد البشرية "، الطبعة الأولى، الروابط العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة، مص، 2009، ص 7.

[4]- ربيع بوعريوة، " أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي لمحرك للتنمية الإقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط ،جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الملقى يوم 24-25 ماي،2017 ص 4.

رابعا : الثروة الحيوانية

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الإستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن إستعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج[1] .

بالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية بصفة عامة إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني نقصا في عدد المواشي وخاصة منها الأبقار وذلك نتيجة لأسباب عديدة أهميتها تتمثل في طبيعة المناخ الصعبة من أمطار غزيرة ورياح رملية تؤدي سنويا إلى هلاك عدد كبير من الحيوانات، يضاف إلى ذلك تخلي بعض الفلاحين عن تربية المواشي خاصة الأبقار والأغنام بسبب إرتفاع أسعار الأعلاف ونقصها إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين إلى آخر[2].

الفرع الثاني : دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات التي بإمكانها أن تساهم في دفع عجلة النمو الإقتصادي للأمام، كونه المصدر الأساسي لإنتاج الغذاء ويعمل على إمتصاص أكبر جزء من اليد العاملة العاطلة وتشغيلها في القطاع، وتحقيق الإكتفاء الذاتي.

أولا : مساهمة قطاع الزراعة في توفير الإحتياجات الغذائية

تعكس حالة الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات " كالفجوة الغذائية والإكتفاء الذاتي "، فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو إستهلاك الغذاء، أما مؤشر الإكتفاء الذاتي فيعني قدرة البلد على توفير إحتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي.

ثانيا : مساهمة الزراعة في توفير مناصب العمل

يعتبر القطاع الزراعي قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل، خاصة أنه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما تستوعب العمال الذين لا يجدون فرص

[1] – مروان بدلال، نسيمة بدراية، "القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية الدعم في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج،2019–2020، ص23

[2] – كاهنة مولاي، حسيبة مقراني، المرجع السابق ، ص 45 .

عمل في الأنشطة الأخرى، وتختلف نسبة إستيعاب القطاع الزراعي للعمالة من بلد للآخر ففي الجزائر يستوعب القطاع الزراعي نسبة معتبرة من العمالة[1].

وبالتالي فإن توفر مناصب العمل بالقدر الكافي يؤدي إلى القضاء على البطالة وبالتالي إنخفاض نسبة الفقر، وهذا مايمكن الدولة الجزائرية من تحقيق أمنها الغذائي.

المطلب الثاني : مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

يعد قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعة التحويلية الرئيسية، الذي يعمل على تحقيق الأمن الغذائي، لذا من المهم تقديم مفهوم حول الصناعات الغذائية والتطرق إلى دورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

الفرع الأول : مفهوم الصناعات الغذائية

تساهم الصناعات الغذائية بشكل فعال في تحقيق الأمن الغذائي، لذا سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى العناصر المتعلقة بتعريف الصناعات الغذائية، خصائصها، و أهميتها.

أولا : تعريف الصناعات الغذائية

– تعرف الصناعات الغذائية بأنها: " العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الإستهلاك الطازج وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة الإستعمال من الوجهة الصحية والحيوية "[2].

– الصناعات الغذائية "هي نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل المواد الإقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية، ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية"[3].

---

[1]– عائدة فرج الله، "دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016–2017، ص 58 .

[2]– عز الدين فراج، " الصناعات الغذائية في المصانع و المدارس والمنازل "، دون طبعة، دار الفكر العربي، دمشق، 1997، ص 4.

[3]– حافظ أمين بوزيدي، عبد الرزاق بن زاوي، " تحليل أثر الصناعات الغذائية على القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في التخفيف من حدة مشكلة الغذاء على ضوء برنامج الإصلاحات الإقتصادية الأخيرة "، مجلة التكامل الإقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، مجلد8، العدد1، ص201.

– الصناعات الغذائية "هي ذلك الفرع الصناعي الذي يهتم بتحويل الخامات النباتية والحيوانية من شكلها الأصلي إلى الشكل الي يسمح باستخدامها خارج موسم إستهلاكها مع الحفاظ على المواصفات الصحية والحيوية بالإعتماد على العلوم والتقنيات الحديثة "[1].

–كما عرفت أيضا بأنها "الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للإستعمال لأطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والإستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري"[2].

ثانيا : خصائص الصناعات الغذائية

تتمتع الصناعات الغذائية بمجموعة من الخصائص نذكر منها :

– التنوع والتزايد السريع لأعداد السلع المنتجة وتفرعها إلى عشرات الآلاف من الأصناف وهذا التنوع يتطلب أيضا تغييرا في الشكل أو إستعمال مواد جديدة[3].

– إرتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطة وغيرهما.

– غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.

– يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات، الأسماء التجارية، عبوات الأغلفة التجارية ...)[4].

[1]– كريمة مراد، سكينة بن حمودة، " آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000–2016" ، مجلة المنهل الإقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد 4، العدد 2، 2021 ص 461 .

[2]– سهيلة قطاف، ليندة بوزرورة، "مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، المجلد 6، العدد2، ديسمبر 2019، ص 110 .

[3]– منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، " تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 21، العدد 4، 2021 ص 682.

[4]– حسينة مهدي ، حاج بن زيدان،" دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الإقتصادي الجزائري"، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية، جامعة مستغانم ،المجلد 3، العدد 1، جوان 2019 ، ص 124 .

ثالثا : أهمية الصناعات الغذائية

و تتلخص أهمية الصناعات الغذائية في مايلي :

– الإستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والإستفادة من مخلفات الإنتاج في التغذية الحيوانية.

– تعتبر الصناعات الغذائية صميم الأمن الغذائي في أي بلد بتوفير السلع الضرورية للمواطن.

– حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يحميها من التلف إلى وقت إستهلاكها أو تحويلها.

– توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة وصحية.

– المساهمة في ترقية منظومة الإنتاج الحديث و ذلك في إطار التكييف مع التطور التكنولوجي.

– تسهيل فرص المستهلك في إشباع حاجاته الإستهلاكية وذلك بتقديم منتجات تتناغم وتفضيلاته وأذواقه.

– تعمل على إستقرار الأسعار في السوق بطرح مصنوعاتها المخزنة وقت عدم توفر الإنتاج الطازج[1].

الفرع الثاني : دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تلعب الصناعات الغذائية دورا فعالا في تحقيق الأمن الغذائي، فقطاع الصناعة الغذائية يشكل الجهة الأمامية للنهوض بإقتصاد الدولة، ومنه سنتطرق إلى دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أولا : مساهمة الصناعات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

هناك بعض الفروع التي ساهمت في تحقيق الأمن الغذائي سنتناولها من خلال هذا العنصر:

1- مساهمة فرع المطاحن والحليب

قمنا بضم فرع المطاحن لفرع للحليب لمساهمتهما المتقاربة.

أ – مساهمة فرع المطاحن

تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول إستهلاكا للحبوب في العالم، حيث عرف هذا الفرع تطورا من حيث سعة الإنتاج نظرا لتعدد الوحدات الإنتاجية سواء المملوكة للقطاع العام حيث يتوفر على حوالي 80 مطحنة، أو مملوكة للقطاع الخاص الذي يتوفر على حوالي 350 مطحنة، و قد صاحب هذا التطور

[1]– أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، " دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر"، دراسة الفترة (2009–2015)"، مجلة دوليات، جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة قالمة، العدد 20، 2017 ص ص 407–408 .

زيادة كبيرة من حيث كمية التحويل، ويكفي لإبراز ذلك أن القدرات الحالية للتحويل تساوي أربعة أضعاف قدرات التحويل في سنة 1998 وهذا مايؤكد على أن هذا القطاع يحقق نتائج إيجابية ويساهم بشكل ملحوظ في دعم مشروع الصناعة الغذائية[1].

ب- مساهمة فرع الحليب ومشتقاته

ففي شعبة الحليبيات نحصي 15 مؤسسة للمجموعة العمومية Gip lait وأكثر من 100 مؤسسة خاصة بأحجام مختلفة ومجالات مختلفة مثل الزبادي (الياغورت)، المجال الذي تهيمن عليه بعض المؤسسات والوضعية المماثلة في مجال الجبن[2]، حيث أن معطيات الإقتصاد الكلي الخاصة بإنتاج الحليب في الجزائر تبين بأن هناك تحسنا في تغطية الطلب الوطني وهذا منذ سنة 1990، وظلت هذه النسبة من التغطية تتراوح مابين 40% إلى 60% حسب التقارير السنوية الإحصائية لمدير الفلاحة مع تسجيل تذبذب في إنتاج الحليب المرتبط أساسا بتربية الأبقار هي الأخرى تعرف حركة غير مستقرة[3].

2- مساهمة فرع الزيوت والسكر

و هما فرعين حساسين.

أ- فرع الزيوت

شهد إنتاج الزيوت في الجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرين سنة الأخيرة وذلك بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص للإستثمار في هذا الفرع ولكن رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلاّ أن الإنتاج الوطني لم يصل بعد إلى تغطية الطلب الوطني، حيث تشارك العديد من المنتجات العالمية في تلبية هذا الطلب[4].

ب- فرع السكر

تعتبر مادة السكر من الصناعات التي تحتاج إلى ظروف إنتاجية متطورة، ونظرا لتعدد مصادر السكر ومخرجاته عملت الجزائر على تطوير إنتاج هذه المادة ومشتقاتها عبر الزمن لتحقق الإكتفاء الذاتي من جهة ولتبلغ أسواقا عالمية وإفريقية من جهة أخرى، حيث حققت الجزائر قفزة نوعية لصادرات

[1]- زكريا يوب، كريمة ملال، المرجع السابق، ص 98 .

[2]- أسماء حاجي، ناصر بوغرير، المرجع السابق ، ص 413 .

[3]- عبد الحفيظ كينة ، " مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013،ص107.

[4]- كاهنة مولاي، حسينة مقراني، المرجع السابق، ص63.

السكر سنة 2010 بحكم هيمنة مجمع" سيفيتال " على هاته الصناعة، والتدابير الحكومية لتشجيع المجمعات الصناعية من جهة والصناعات الغذائية من جهة أخرى[1].

عرف قطاع الصناعات الغذائية ارتفاعا في النشاط و الطلب على المنتوجات المصنعة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2018، حيث إحتلت الصناعات الغذائية المرتبة الثانية في قيمة الإستثمارات في القطاع الصناعي، من خلال المشاريع المسجلة والتي حصدت ما يعادل 241 مليار دينار(أي 23% من إجمالي قطاع الصناعة) عبر 575 مشروعا(أي 25%من إجمالي الإستثمارات المصرح بها) و خلق 21،927 منصب شغل، ومن خلال ال 575 مشروع تم تسجيل 421 مشروعا للإبتكارات الجديدة بمبلغ 172 مليار دينار و يتوقع استحداث مايعادل 14،907 منصب عمل وتتعلق الإبتكارات الجديدة أساسا بفروع تحويل و حفظ الخضر و الفواكه و التقطيع الصناعي للحوم، الزيوت، تحويل الحليب، المخابر الصناعية، العجائن الغذائية و تحويلات صناعية أخرى.[2]

ثانيا : إستراتيجية الصناعات الغذائية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

أعطت الجزائر أولوية في برامجها التنموية وإهتماما كبيرا بفرع الصناعات الغذائية، من أجل النهوض به لأنه القطاع الأكثر حيوية للإقتصاد الوطني، تتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه الجيد وذلك عن طريق :

1- الإطار القانوني و التنظيمي

من أجل حماية المستهلك وحماية الإقتصاد الوطني تضع الدولة معايير لتوفير الرقابة، وضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعات الغذائية .

- أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004 أمرا بسيطا.
- يخضع الإنتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن وكذلك الأسعار للحرية التامة.
- وضعت الدولة تسهيلات كبيرة للإستثمار في هذا الفرع، حيث تقوم بتمويل بنسبة تصل بين 60% إلى 70%.

[1]- توبة جاد عبد الحق، " أثر البرامج الخماسية على الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 "، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020 ص36.

[2]- مجموعة خبراء،الصناعات الغذائية ارتفاع في النشاط الصناعي خلال الثلاثي الرابع من عام 2018،13 ماي2019، الموقع https://www.aps.dz تاريخ الإطلاع 2022/07/04 على الساعة 10:15.

– تقوم الدولة بواسطة بنوكها بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية، وذلك عن طريق منح قروض بأسعار فائدة معقولة وصلت سنة 2003 إلى 6،5% أما فترة التسديد فتمتد إلى سبعة سنوات.

– بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية، فإن القيد الوحيد الذي تعرفه المبادلات هو التعريفة الجمركية التي تصل نسبتها إلى 5% على المواد نصف مصنعة، 30% على المصنعة، وتعتمد على هذا الشرط لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها التنافسية[1].

2- الإطار المؤسساتي

تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وسير هذا الفرع من خلال ثمانية وزارات (الفلاحة، المالية، العمل، الصناعة، الصيد والموارد المائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزارة الوصية عن ترقية الإستثمارات)، ثم يأتي عدد من المؤسسات والمخابر المختصة في الصناعات الغذائية والزراعية[2].

3- الإطار التقني

إن إنتقال الجزائر إلى إقتصاد السوق ودخولها إطار العولمة جعل أمر فتح الفرص أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا حتميا، فقد تزايد عدد هذه المؤسسات تزايدا ملحوظا من سنة لأخرى حيث وصلت سنة 2003 إلى 900 مؤسسة وذلك دون إحتساب المستثمرات الزراعية ولا المشاتل الصغيرة والمشروعات المصغرة للمستثمرين الخواص حسب معطيات ANSEJ و Artinat [3] .

4- تمويل الدولة لفرع الصناعات الغذائية

إن خوصصة المؤسسات وتحرير الإقتصاد الوطني لم يخفض من المجهودات التمويلية العامة للدولة، فإن حجم المصاريف على المعدات زاد وتضاعف بـ 4 مرات على مدى 6 سنوات الأخيرة فانتقل من 872 مليار في 2007 إلى 3022 مليار دينار في 2012، بتكلفة كلية لحجم الإستثمارات بلغت 13,798 مليار دينار أي مايعادل 200 مليار دولار، و هي تضم الإستثمارات المحلية والأجنبية تمثل

[1]– عبد الحفيظ كينة ، المرجع السابق ، ص ص ،143–144 .

[2]– عبد الرزاق عاتي، " أثر الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015–2016، ص 106 .

[3]– سهيلة قطاف، ليندة بوزورة، المرجع السابق ، ص 119 .

المحلية نسبة 83% حيث يمثل فرع الصناعات الغذائية نسبة معتبرة منها لإهتمام الدولة بهذا الإقتصاد الحيوي[1].

في الأخير يعتبر قطاع الزراعة والصناعات الغذائية مصنفا كأولية استراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، حيث أن حجم الإستثمارات فيه بلغ 400 مليار دينار سمح بتوسيع وزيادة المساحات المزروعة، وإعادة الإعتبار لتهيئة المستثمرات الزراعية، تطوير زراعة الأشجار، أدت هذه الإستراتيجية إلى تجاوز النفقات العامة للدولة من تجهيز وتسيير خلال الفترة 2000- 2010 تكلفة 30 مليار دولار[2].

ثالثا:مؤسسات الصناعات الغذائية الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال الفلاحة بالجزائر

من خلال القانون رقم 17-02 وضع المشرع الجزائري مفهوم صريح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هو التعريف الرسمي و المعتمد في الجزائر حيث جاء في محتواه مايلي:

المادة08: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها المؤسسة التي تشغل مابين 50 إلى 250عاملا و يكون رقم أعمالها مابين 200 مليون و 02 مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100 و 500مليون جزائري.

المادة09: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10إلى 49 عاملا، ولا يتجاوزرقم أعمالها السنوي 200مليون دينار جزائري ولا يتجاوز حصيلتها السنوية 100مليون دينار جزائري.

المادة10:تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلىتسعة عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20مليون دينار أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10ملايين دينار.[3]

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في قطاع الفلاحة لم تتعدى نسبتها 1%خلال الفترة 2014-2016 من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر،حيث تأتي في المرحلة ماقبل الأخيرة من حيث المساهمة في نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية، حيث لم تتجاوز عتبة7500 مؤسسة من العدد الإجمالي بلغ 1171945مؤسسة حسب إحصائيات السداسي الأول لسنة 2019 و هذا مايدل على وجود إختلالت منعت من ترقية وتطوير نسيج هذه المؤسسات في هذا القطاع

[1]- أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، " الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي" ، مجلة حوليات، جامعة قالمة، العدد 18، 2017 ص 114 .

[2]- عبد الرزاق عاتي، المرجع السابق، ص 107 .

[3]- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11ربيع الثاني عام 1438، الموافق ل 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02.

الإستراتيجي و الحساس رغم كل الإمكانيات والمؤهلات والثروات والمقومات الفلاحية والزراعية والبحرية التي تزخر بها الجزائر والتي تؤهلها لأن تكون قطبا فلاحيا عالميا بإمتياز.[1]

إلا أن الجزائر حققت المرتبةالأولى افريقيا في مجال الأمن الغذائي في آخر تصنيف لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، و قد وضعها هذا الإنجاز حيز "الخانة الزرقاء" في نفس المتوى مع أقوى دول العالم.

حيث صنفت الجزائر ضمن البلدان المستقرة غذائيا، و التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية عن 2،5%من العدد الإجمالي للسكان، و ذلك خلال الفترة 2018-2020.

حيث يوجد عدة اعتبارات وراء هذا التصنيف الإيجابي للجزائر في خطوة سد الفجوة الغذائية، بالنظر إلى الإمكانيات الإقتصادية الكبيرة للبلاد، اضافة للتحول نحو الإهتمام بالزراعة و الصناعات الغذائية في اطار الخروج من هيمنة المحروقات على الصادرات.

ومن جهة أخرى يرجع هذا الإنجاز إلى دور النشاط الزراعي الكبير الذي أصبحت تقوم به عدة محافظات جنوبية في إطار الزراعة الصحراوية كالوادي و أدرار و بسكرة في تغذية جزء كبير من الشعب الجزائري من خلال انتاج وفير من الخضروات و حتى الفواكه التي تحولت إلى التصدير نحو أسواق خارجية.[2]

المطلب الثالث : الأمن الغذائي و التكامل الإقتصادي الزراعي

يقصد بالتكامل الإقتصادي للدول إنضمام عدة وحدات إنتاجية مع بعضها البعض، إما بغرض التوفير في تكاليف الإنتاج، أو بقصد السيطرة على الأسواق وذلك في رقعة جغرافية معينة على مستوى تبادل السلع والخدمات بين هذه الرقعة[3].

فالأمن الغذائي بطبيعته ذو طابع متغير بضوابط وقيود طبيعية (نوعية الموارد، المناخ ...) وإقتصادية (أسعار السلع و المحروقات) وعدم إستقرارها من حيث الأسعار، وهذا راجع لعوامل مختلفة تصب في مصلحة الدول المتقدمة عكس الدول النامية كالجزائر مثلا، وهذا مما يلزم هذه الأخيرة على

---

[1]- محمد زوبير، مراد بريك، سارة حلمي،" قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفلاحية بالجزائر بين الواقع و المأمول"،مجلة دراسات أقتصادية، جامعة خميس مليانة، المركز الجامعي تسمسيلت، جامعة تبسة، المجلد18، العدد2 2020، ص109.

[2]- إسلام كعبش،" كيف كسبت الجزائر رهان الأمن الغذائي"، 10أكتوبر 2021، الموقع https://www.skynewsarabia.com ، تاريخ الإطلاع 2022/07/03، على الساعة ، 22:02.

[3]- علي إسماعيل، "معوقات التكامل الإقتصادي في البلاد الإسلامية "، دون طبعة، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2019، ص 28 .

تنمية إقتصادها وتطويره، خاصة القطاع الزراعي ويكون ذلك عن طريق التعاون الإقليمي والدولي في المجال الزراعي والذي يصطلح عليه بالتكامل الإقتصادي الزراعي.

الفرع الأول : التكامل الإقتصادي الزراعي

يهدف التكامل الإقتصادي عموما إلى بناء علاقات إندماجية متكاثفة لخلق مصالح إقتصادية متبادلة، و يتم هذا التعاون بين الدول في إطار إتفاقية إقتصادية[1].

وبالتالي فالتكامل الإقتصادي الزراعي هو أيضا يهدف إلى تنمية وتبادل الثروات الزراعية بين مجموعة دول تسعى كلها إلى تحقيق أمنها الغذائي.

أولا : مقومات التكامل الإقتصادي الزراعي

هناك عدة مقومات ينبغي أن تتوفر متى يتعزز قيام التكامل ويضمن له البقاء والإستمرارية، و من هذه المقومات منها ما هو سياسي ومنها ما هو إقتصادي أو ثقافي[2].

1- توفر الموارد الطبيعية

إن توفر الموارد الطبيعية من العوامل الأساسية بين الدول المتكاملة، لأنه من غير المعقول أن يقوم تكامل إقتصادي بين مجموعة تفتقر إلى موارد الثروة الطبيعية، حيث يقوم التكامل على أساس تصريف السلع الناشئة من إستغلال تلك الموارد التي توجد بين هذه الدول، إضافة إلى ذلك فإن نجاح التكامل يعتمد أيضا على تنوع تلك المصادر، حيث يتيح تنوع الموارد الطبيعية فرص التخصص وإعتماد الدول على بعضها البعض الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري[3].

2- توفير البنية الأساسية

و يقصد بها شبكات الطرق ووسائل النقل والإتصال، ومعدات وآلات الزراعة ...، إذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل إقتصادي، لأنه حتى في ظل توفر حرية إنتقال المحاصيل

[1]- أمينة بن خزناجي، يوسف بركان، "دور التكامل الإقتصادي المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الباحث الإقتصادي،جامعة سطيف 1،العدد الأول، 2014، ص 20 .

[2]- ميلود مهدي ، "التكامل الإقتصادي العربي" ، مجلة بحوث إقتصادية عربية، جامعة العلوم التجارية، وهران، الجزائر، العدد 45، 2009، ص ص 37-38 .

[3]- أمينة بن خزناجي ،يوسف بركان،" دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي"، المرجع السابق، ص ص 89-90 .

الزراعية والمنتجات الغذائية، فإن مدى التكامل وفعاليته محدودين مادامت الدول المتكاملة تفتقر إلى طرق ووسائل نقل بينها[1].

3- توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية

و يبرز هذا الجانب أهمية عنصر العمل الإختصاصي والفني الماهر لأهميته بالنسبة إلى العملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها[2].

ثانيا : أهداف التكامل الإقتصادي الزراعي

يهدف التكامل الإقتصادي الزراعي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- إمكانية الإستعمال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة والذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في مستوى الإنتاج على نطاق واسع .

- تحقيق مبدأ التخصص الإنتاجي والتقسيم الإجتماعي الدولي للعمل، مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وخفض التكاليف.

- زيادة الرفاهية الإقتصادية للسكان، نظرا لما يحققه هذا التكامل من معدلات النمو المرتفعة، والذي يؤدي إلى زيادة المداخيل[3].

الفرع الثاني : التكامل الإقتصادي الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يعتمد تأثير التكامل الإقتصادي الزراعي على الفعالية التجارية للأطراف المتعاقدة ودرجة التحرير الملتزم بها خاصة بالنسبة لقطاع حساس كالقطاع الزراعي[4]، والأمر نفسه بالنسبة للتكامل الإقتصادي، حيث أن الهدف الأساسي من وراءه هو الحصول على مزايا تجارية وإقتصادية من وراء الإتفاقيات المبرمة في هذا الإطار، وهذا كله من أجل سد الحاجيات الغذائية للدول في إطار تحقيق الإكتفاء الذاتي .

---

[1]- نبيلة الحبيتري ، " الأمن الغذائي في الجزائر– الإمكانيات و التحديات– " ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2015-2016 ص 148 .

[2]- ميلود مهدي، المرجع السابق، ص 38 .

[3]- نبيلة الحبيتري ، المرجع السابق، ص 149 .

[4]- عبد الحليم الحمزة، " دور التكامل الإقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2011-2012، ص 136 .

- أثر مبادلات السلع الغذائية بين أطراف التكامل على تحقيق الأمن الغذائي

يشكل الإتحاد الأوروبي المورد الرئيسي للسلع الغذائية للجزائر ، حيث تقدر نسبة ما يتم إستيراده من دول هذا التكامل بحوالي 43,14% أي ما قيمته 328 مليار دينار جزائري من السلع الغذائية، حيث تعتبر فرنسا أكبر ممول للسلع والغذاء.

- أما فيما يخص دول المغرب العربي فإن نسبة المبادلات بينها وبين الجزائر ضعيفة جدا والتي لا تزيد عن 5685 مليون دينار جزائري، أي بنسبة أقل من 1%، وهي بالتالي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالإتحاد الأوروبي[1].

وعليه نستنتج أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على التجارة الخارجية أي التبعية لدول الإتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وهذا لسد حاجياتها الغذائية رغبتا منها في تحقيق إكتفاءها الذاتي، على عكس التكامل الزراعي الإقتصادي المغاربي أو العربي لم يحقق نتائج إيجابية بالنسبة للجزائر مقارنة بالنسب الضئيلة جدا من السلع الغذائية العربية والمغاربية المستوردة للجزائر.

المبحث الثاني: العراقيل والصعوبات التي تواجهها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي:

تعتبر مسألة توفير الغذاء من أهم المسائل التي تواجهها مختلف دول العالم، حيث تسعى الجزائر جاهدة من أجل توفير الغذاء لأنه عنصرا أساسي في تحقيق الأمن الغذائي إلا أنها تواجه مجموعة من التهديدات والتحديات التي تعترضها وتعيقها، كما أنها وضعت بعض المخططات الوطنية من أجل التنمية الفلاحية وكذلك منحت القروض لدعم القطاع الزراعي الذي يعتبر من القطاعات الرئيسية لتوفير الغذاء.

المطلب الأول: تهديدات الأمن الغذائي

يوجد العديد من التهديدات التي تواجهها الجزائر حيث أنها تشكل عائقا في تحقيق الأمن الغذائي منها تهديدات طبيعية ومنها سياسية وسنخلصها فيما يلي.

الفرع الاول: التهديدات الطبيعية

تتمثل في ظاهرتي التصحر والتغير المناخي التي تعد من الصعوبات التي لم تتمكن الدولة الجزائرية من التحكم فيها بالرغم من أخذها لبعض الإجراءات الاحتياطية خاصة فيما يتعلق بظاهرة التصحر.

[1]- نبيلة الحبيتري ، المرجع السابق، ص149.

أولا: التصحر:

المقصود بالتصحر بأنه حدوث نقصان أو تدمير في المقدرة البيولوجية للأرض وهو ما يمكن ان يؤدي في النهاية إلى سيادة ظروف شبيهة بالظروف الصحراوية[1].

1- التصحر والأمن الغذائي

يتولد عن التصحر نتائج خطيرة تطال حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه النتائج تكون أكثر خطورة في بعض الدول ومنهم الجزائر، حيث أنها تؤثر على الأمن الغذائي وذلك من خلال تدهور خصوبة الأراضي حيث تؤدي إلى نقص في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني مما يؤدي إلى نقص كبير في توفير المواد الغذائية لسكان تلك الدولة التي أصابها التصحر، وتلجأ إلى المزيد من إستيراد ما تحتاجه من مواد غذائية رئيسية، وهذه الدول تسبب ضعف دخلها القومي لا تستطيع أن تستورد ما تحتاجه من المواد الغذائية وهو ما يشكل نقصا فادحا في الأمن الغذائي[2].

2- واقع التصحر في الجزائر

إن مشكلة التصحر هي ذات أبعاد خطيرة على المدى البعيد حيث أن تدهور الأراضي يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنتاج الزراعي والمراعي والغابات وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

فعندما نتحدث عن التصحر في الجزائر فهي بلد بها 2 مليون كم مربع عبارة عن صحراء و 381740 كم مربع هي مناطق تقع أغلبها في المناطق الجافة وشبه الجافة[3].

حيث أشارت الدراسة بأن نسبة التصحر في الجزائر تقدر بـ 82,7% أما نسبة المساحة المهددة بالتصحر فمقدرة بـ 9,7% وإذا أشرنا إلى المناطق السهبية فإننا نتحدث عن 20 مليون هكتار تتعرض للإستغلال غير العقلاني وخصوصا ظاهرة الرعي الجائر والمتمثل في زيادة أعداد الماشية على المساحة ذات قدرة محدودة على إطعام هذه الماشية فيؤدي ذلك إلى إختفاء عدد كبير من النباتات الرعوية.

---

[1]- آلان جرينجر، "التصحر التهديد والمجابهة"، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص21.

[2]- صبري فارس الهيتي، "التصحر: مفهومه، أسبابه، مخاطره، مكافحته"، دون طبعة، مكتبة غريب طوس الالكترونية، دون بلد النشر، دون سنة النشر، ص45.

[3]- ربيعة بوسكارا، "مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2015،2016، ص ص 154،155.

إضافة إلى إستصلاح الأراضي وإدخال المكينة الغير مناسبة لطبيعة المنطقة لزراعة الحبوب والتي لا تناسب مع هشاشة التربة في هذه المناطق حيث تبلغ نسبة الفقد في التربة من 300.000 إلى 350.000 هكتار سنويا[1].

ويعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر على مستقبل الزراعة في الجزائر، فهناك الكثير من الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر، فظاهرة التصحر في الجزائر أصبحت قضية استعجالية نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي[2].

ثانيا: التغير المناخي

يعرف التغير المناخي بأنه تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى نشاط البشر، الذي يقضي إلى تغيير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على فترات زمنية متماثلة[3].

***التغير المناخي والأمن الغذائي في الجزائر**

يعتبر التغير المناخي من بين أكثر التهديدات التي تواجهها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي و ذلك من خلال إنخفاض إنتاجية القطاع الزراعي و إزدياد الجوع و نقص التغذية .

حيث يمكن تلخيص آثار التغير المناخي على الزراعة و الثروة الحيوانية و مصادر الغذاء فيما يلي:

-نقص في إنتاجية المحاصيل الزراعية و مصادر الغذاء (بعض المحاصيل أكثر تأثرا).

-تغيير خريطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية.

-تأثيرات سلبية على الزراعات الهامشية و زيادة معدلات التصحر.

-زيادة الحاجة إلى الماء نتيجة إرتفاع درجات الحرارة.

-زيادة الحرارة تزيد من معدلات تآكل التربة[4].

---

[1]- وائل الزريعي، "واقع التصحر في الجزائر وآثاره الاجتماعية والاقتصادية"، بدون عدد، 10 جانفي 2011، ص2.

[2]- ربيعة بوسكارا، المرجع السابق، ص155.

[3]- عبد الله العبادي تامر ناهم، "التغيرات المناخية وخطر الأمطار الفجائية على المدن الصحراوية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، معهد تسير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020-2021 ص11.

[4]- محمد صخري، "تداعيات التغيير المناخي على الامن الدولي (1989-2016) دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015-2016، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتجية،

إذن فإن المتغير المناخي في البلاد يشير إلى أن الأمن الغذائي أكثر عرضة إلى الخطر.

الفرع الثاني: التهديدات السياسية

تواجه الجزائر مجموعة من التهديدات السياسية التي تؤثر على الأمن الغذائي وسنذكر منها: الاستيراد والنفط.

أولا: الإستيراد

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة على إستيراد الغذاء وبالإعتماد على عائدات المحروقات المتأثرة تشكل خطرا أكيدا على الأمن الغذائي، وبالنظر إلى التأثيرات المناخية، فإن مشكل توفر الغذاء قد يطرح اشكالا حقيقا للدول الأكثر إستيراد على الجزائر، وقد تؤدي ندرة الغذاء إلى إضطرابات إجتماعية مثلا ما حدث في جانفي 2011، عندما شهدت أسعار أهم المواد الغذائية إرتفاعا كبيرا، الناجم أصلا عن إرتفاع الأسعار على مستوى الأسواق الدولية المسجل سنة 2008[1].

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتطوير الزراعة لاتزال تتميز بالهشاشة فيما يتعلق بالأمن الغذائي لأسباب تذبذب في أسعار المواد الغذائية سواء في الأسواق العالمية أو الجهوية فضلا عن النمو الديموغرافي حيث أن عدد السكان الحالي يقدر بـ 38 مليون نسمة وفق أحدث الاحصائيات ولأنه يعرف ارتفاعات هامة في السنوات القادمة ستترتب عنه زيادة معتبرة في الطلب على الغذاء وهو ما يمثل عائقا كبيرا للجزائر في توفير الغذاء بالكميات المطلوبة وبشكل مستدام، خاصة وأن مساحات الأراضي الزراعية في انكماش مستمر منذ الاستقلال[2].

ثانيا: النفط

النفط هو مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، وهو مادة لزجة وهذه اللزوجة تختلف بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول الخام[3].

[1]– سلوى روابحية، "تحديات الأمن الغذائي"، الباحثة في الفلاحة نجية زرمان، مجلة الشعب، يوم 02-02-2013،

[2]– مرجع نفسه.

[3]– آمال رحمان، "النفط والتنمية المستدامة"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد الرابع ديسمبر 2008، ص178.

- **أثر تقلبات أسعار النفط على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**

تشير التنبؤات والتقديرات لآفاق السنوات (2030-2040) أن الإيرادات المحصلة من صادرات البترول والغاز سوف تؤمن مثلما هو الحال اليوم في دفع مستحقات الفاتورة الغذائية، وما يأتي بعد هذه الفترة فمستقبل الأمن الغذائي غير مضمون فيه.

ففي الفترة الأخيرة انخفضت أسعار النفط الخام المصدر من قبل الجزائر إلى الخارج إنخفاضا غير مسبوق، حيث بلغ سعر البرميل الواحد حوالي 26.5 دولار في شهر جانفي 2016 وهو أدنى من السعر الذي حددته الدولة في ميزانيتها لسنة 2016، وبالتالي فالفارق يقدر بأكثر من 10 دولار أمريكي للبرميل في قانون المالية 2016[1].

وفي ظل هذه الظروف المالية والإقتصادية الصعبة، وبقصد ضمان الأمن الطاقوي للبلاد والذي يستهدف من ورائه عدم التأثير على الأمن الغذائي للأفراد، تواصل الحكومة جهودها فيما يتعلق بالإستثمار في المجال الطاقوي وتنشيطه عن طريق إعتماد استراتيجيات توافق المتغيرات الدولية المستقبلية[2].

المطلب الثاني: تحديات الأمن الغذائي

حاولت الجزائر جاهدة إتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها واجهت لبعض التحديات التي إنعكست سلبا على القطاع الزراعي وكذلك قطاع الصناعات الغذائية.

الفرع الأول: تحديات تواجه القطاع الزراعي في الجزائر

عرف القطاع الزراعي تحديات عدة أثرت بشكل مباشر في إنتاجيته وهذا ما يشكل عائقا في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ونذكر منها :

أولا: تحديات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية

تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل أهمها تناقص الرقع الزراعية كما وكيفا، وتفتت وتبعثر الحيازات، إلى جانب إختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، حيث يمكن حصر أسباب التناقص في الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات: الإنتقاص العمدي من جانب الإنسان، والفقد في الأراضي، بسبب المتطلبات الزراعيية[3].

[1]- نبيلة الحبيتري، المرجع السابق، ص246.

[2]- مرجع نفسه، ص247.

[3]- صابرة تقرارت، المرجع السابق، ص 22.

ثانيا: تحديات تتعلق بالموارد المائية

تعتبر المياه من الوارد الأكثر ندرة بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار رغم ندرتها و تذبذب سقوطها من حيث الكمية و الكثافة و كذلك من حيث مدة الهطول وعدم إنتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى[1].

إلا أن القطاع الفلاحي يواجه عدة صعوبات نذكر من بينها:

- قلة الاراضي الزراعية.
- قلة اليد العاملة وهروبها من القطاع الفلاحي إلى الصناعي والخدمات.
- نقص الأسمدة.
- نقص العتاد الفلاحي.
- الزحف العمراني.
- تذبذب سقوط المطار.

وهذه الصعوبات يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الحاجة الزراعية ، من أجل توفير مستوى معين من الاكتفاء الذاتي الغذائي.

الفرع الثاني: تحديات تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر

يواجه فرع الصناعات الغذائية كغيره من الفروع عدة عراقيل التي بدورها تعيق توفر الإكتفاء الذاتي ونذكر منها :

أولا :المدخلات الزراعية

لعبت المعوقات التالية دورا هاما في تحول الصناعات الغذائية من المواد الأولية المحلية الى الاستيراد الخارجي :

- ضعف النمو الانتاجي للمواد الزراعية المحلية مقارنة بنمو الصناعات الغذائية.
- عدم قدرة القطاع الزراعي على تأمين المدخلات بشكل منتظم والاكتفاء بالتموين الموسمي، مع قصور البنية الأساسية فيما يتعلق بتوافر المخازن.
- عدم توفر تقنيات الانتاج الحديثة في قطاع الزراعة لإنتاج محاصيل بمواصفات عالية.

[1]– فوزية غربي، المرجع السابق، ص 292.

- غياب الأساليب التعاقدية بين المعمل ووحدات الانتاج الزراعية، التي تحكم عمليات التموين بالمنتجات الزراعية إلى المصنع حسب مواصفات معينة وبكميات مناسبة متفق عليها مسبقا[1].

ثانيا: تقنيات الانتاج

ان معظم الوحدات التصنيعية الغذائية في الجزائر مازالت تعتمد على الوسائل والآلات المتوسطة الحداثة ولا يمكن تصنيفها في كتلة الصناعات المؤهلة للمنافسة نظرا لبعض التغيرات التي تشوبها على صعيد مجمل عمليات الانتاج من الإدارة حتى اليد العاملة مرورا بالعمليات المتممة من صيانة وتغليف وتخزين وتسويق ونجد أن معظم المؤسسات الناشطة في هذا الفرع هي مؤسسات صغيرة حيث تمثل نسبة 95% من مجموع المؤسسات التي تنشط في فرع الصناعات الغذائية في الجزائر[2].

ثالثا: فعاليات البحث والتطوير

على الرغم من الأهمية التي تحتلها عالميا عمليات البحث والتطوير وما تؤديه من زيادة القدرة التنافسية والانتاجية للصناعات الغذائية، بقيت هذه النشاطات نادرة أو مهمشة في الجزائر ويعزى ذلك إلى غياب الحوافز الحكومية والسوقية وقلة الخبرات وابتعاد المراكز البحثية والأكاديمية والجامعات عن تلبية حاجات السوق الفعلية، إضافة إلى ندرة مراكز البحث وضعف تجهيزاتها ومواردها وإدارتها[3].

المطلب الثالث: مساعي الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

يشغل القطاع الفلاحي في أي دولة دورا هاما في تحقيق أمنها الغذائي حيث جاء في المادة الأولى من القانون رقم 08-16:" يهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد"...[4].

لأجل هذا قامت الجزائر بتبني العديد من السياسات أملا في تحقيق أمنها الغذائي فخلال الفترة (2000-2014) اعتمدت على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وقامت بتمويل هذا القطاع لتحسين مستوى أمنها الغذائي .

---

[1]- محمد طرشي، "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة الصناعات الغذائية"، مذكرة الماجستير، في العلوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005، ص148.

[2]-عبد الحفيظ كينة، مرجع سابق، ص125.

[3]- محمد طرشي، المرجع السابق، ص150.

[4]- القانون رقم 08-16، المتعلق بالتوجيه الفلاحي، مرجع سابق.

الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر العديد من الإصلاحات الجذرية سواء من حيث تزويده بالوسائل المالية والمادية أو الموارد البشرية، حيث أن هذه الإصلاحات لم يشهدها القطاع منذ الإستقلال، ومن أهم التغييرات التي مست هذا القطاع كان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث يعتبر القانون رقم 99-11[1] بمثابة الإنطلاقة الحقيقية لهذا البرنامج.

أولا: التعريف بالمخطط

يقصد بمخطط الوطني للتنمية الفلاحية: "آليات خاصة ترمي إلى ترقية التكوين والدعم المالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق إستصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات"[2].

أوهو ذلك البرنامج الذي يموله الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية حيث يعد البرنامج بمثابة استراتيجية متكاملة تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي باعتباره مبني على سلسلة برامج متخصصة ومتكيف مع المناخ الفلاحي في الجزائر[3].

ولقد جاء هذا المخطط لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضم مجموعة من التوجيهات الأساسية والمتمثلة في التحسيس المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الإمتياز بهدف تصديرها[4].

---

[1]- القانون رقم 99-11، المؤرخ في 15 رمضان 1420، الموافق ل 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية العدد 92، المؤرخة في 25 ديسمبر 1999.

[2]- فاروق اهناني، رابح لعروسي، "استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر03، العدد02، ص366.

[3]- أمال بن صويلح، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة العدد 23، 2018، ص187.

[4]- سهيلة شيخاوي، عدالة العجال، المرجع السابق، ص105.

ثانيا: أهداف المخطط

تم وضعها وتسطيرها من قبل هيئات الدولة نخص بالذكر الوثيقة الرسمية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية التي أوضحت استراتيجية المخطط، وخطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الموجه للولاة الملقى يوم 26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه لاهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للدولة[1].

حيث جاء في المادة 10 من القانون 08-16 السالف الذكر:" ينشأ مخطط وطني للتنمية الفلاحية والرد فيه يهدف إلى تحديد استراتيجية ووسائل التنمية الفلاحية وتخطيط النشاطات في الزمان والمكان"[2].

حيث يتضح من خلال نص هذه المادة أن الجزائر عند تبنيها لهذا النوع من البرامج كان رغبتا منها للنهوض بالقطاع الفلاحي والتغلب على القيود التي يعاني منها هذا القطاع.

دون أن ننسى الهدف الرئيسي لهذه السياسة وهو تحسين الامن الغذائي في البلاد أثناء استهداف:

- التحسين المستدام لمستوى الامن الغذائي للبلاد.
- الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية.
- حماية العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي من حيث التوظيف من خلال تشجيع الاستثمار.
- تحسين ظروف المعيشة ودخل المزارعين.
- تكثيف الانتاج الفلاحي سعيا لتحقيق الأمن الغذائي[3].
- زيادة معدل نمو الزراعة وذلك بتحسين مساحة الأراضي المستغلة والمسقية ومكافحة التصحر.

كما يهدف المخطط الوطني إلى توسيع هذه المساحة عبر إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتطوير الاستثمار[4].

فالأهداف المذكورة توضح لنا بأن الجزائر عند اعتمادها على هذه السياسة الفلاحية كانت نيتها الحفاظ على الموارد الفلاحية الموجودة ، واستغلالها أحسن استغلال لضمان الامن الغذائي.

---

[1]- أمال بن صويلح، المرجع السابق، ص ص187-188.

[2]- القانون رقم 08-16 المتعلق بالتوجيه الفلاحي السابق ذكره.

[3]- محمد هاني،" قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق"، مداخلة ملقاة ضمن المتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، المنعقد يوم 11 مارس2021، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، ص47 .

[4]- ابتسام حاوشين، المرجع السابق، ص109.

ثالثا: الإستراتيجية المتبعة لتنفيذ برامج المخطط

يذكر المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 الصادر عن وزارة الفلاحة الخطوط العريضة للإستراتيجية المتبعة بالإضافة إلى جملة القوانين المنظمة لعمل كل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، صندوق حماية الصحة الحيوانية والنباتية والبرنامج الوطني للتشجير، لبلوغ الأهداف المرجوة عملت وزارة الفلاحة على تطوير عمليات التأطير وتنشيط البرامج عبر مايلي[1]:

- دعم تطوير الإنتاج الوطني والانتاجية في مختلف فروعها.
- برنامج تكييف أنظمة الانتاج.
- البرنامج الوطني للتشجير.
- برنامج التشغيل الريفي.
- إستصلاح الأراضي بالجنوب.
- برنامج إنعاش الانتاج.
- برنامج صغار المستثمرين.
- برنامج تنمية وحماية مناطق السهوب.
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- دعم تطوير الانتاج الوطني والانتاجية في مختلف فروعها.

والملاحظ أن هذه البرامج تنقسم إلى قسمين الأول موجه لتحسين مستوى، وعصرنة المستثمرات ، وبالتالي موجه لحماية وتنمية المحيط الطبيعي[2].

الفرع الثاني: منح قروض لتمويل القطاع الفلاحي

إن منح قروض لتمويل القطاع الفلاحي من أهم العوامل التي تدفع القطاع إلى تحقيق معدلات هامة للتنمية الاقتصادية ، كما ان للتمويل الفلاحي دورا هاما للنهوض بالقطاع، وتزداد أهمية التمويل في الدول النامية كالجزائر، التي يعتمد في دخلها القومي وجهازها الاقتصادي على القطاع الفلاحي بنسبة كبيرة.

[1]– أمال بن صويلح، المرجع السابق، ص189.

[2]–حنان سفيان، "دور السياسة الزراعية في تامين الاكتفاء الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، المجلد 01، العدد01، 2016، ص110.

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي

هو الكيفية التي يمكن بواسطتها الحصول على رأس مال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الإستعمال لرأس المال في الانتاج والتسويق الزراعي، كما يتمثل التمويل الفلاحي في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية[1].

ويعرف كذلك على أنه:" التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال التمويل الذاتي او المساعدات أو إصدار السندات"[2].

ثانيا: أهداف التمويل الفلاحي

بطبيعة الحال تتنوع وتتعدد أهداف التمويل الفلاحي بحسب الحالة التي يتطلبها النشاط الفلاحي وأن التمويل يعمل بالضرورة على توفير الأموال اللازمة للفلاح وللمستثمرات الفلاحي واستبعاد التمويل الفلاحي يؤدي إلى خلق عجز لإنجاح تحقيق الامن الغذائي في الجزائر.

كما يساعد التمويل في زيادة تكوين رأس مال الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة والمحافظة على حجم النشاط الزراعي الملائم والاستفادة من وفرات حجم الانتاج وزيادة كفاءة الانتاج والاستخدام الامثل للموارد المتوفرة وتطويرها[3] .

ثالثا: الأجهزة المساعدة لتمويل القطاع الفلاحي

إعتمدت الدولة الجزائرية على الدعم الفلاحي لمرافقة الفلاح والتطوير من نشاطه، وهذا للرفع من قدراته وتمكينه من مسايرة ماهو محقق بالأرياف المتطورة في العالم فسخرة لهذا الدعم صناديق تشرف عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية[4].

---

[1]– فضيلة بوطورة، مريم زعلاني، "آليات تمويل القطاع الفلاحي وعوامل تطويره في الجزائر"، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد السابع، ص53.

[2]– نصيرة بلحجار، خديجة شريفي، "تنمية القطاع الفلاحي وتدعيم في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أكلى محند أو لحاج، البويرة، 2018–2019، ص35.

[3]– عائشة حربيتي، "نظام التمويل الفلاحي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر1، العدد05، 2020، ص457.

[4]– زهية قرامصية، "التمويل الفلاحي في الجزائر"، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، ألقيت يومي 27 و28 نوفمبر 2017، ص02.

1. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)

أنشأ بموجب المادة 94 من القانون رقم 99-11 والتي جاء فيها: "يجمع حساب التخصيص الخاص رقم 302.052 الذي عنوانه:" الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" وحساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه:" الصندوق لضمان السعر الفلاحي في حساب واحد وهو حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي يحمل من الآن فصاعدا عنوان " الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"[1].

كان القصد من وراء انشاء هذا الصندوق تحقيق الاهداف التالية:

- تمويل مخازن الامن الغذائي.
- تنمية الري الفلاحي.
- تنمية الانتاج والمردودية الفلاحية.

ولقد تم وضع مجموعة من النصوص التنفيذية ساهمت بظهوره في شكل جديد وهي:

- المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 30 ماي 2000[2]، المحدد لكيفيات تسيير السوق.
- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 الصادر في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق وقائمة النشاط التي يدعمها الصندوق الوطني.
- المقرر الوزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 الذي يحدد شروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات ونسب الدعم حسب نوع النشاط[3].

2. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)

يعود تاريخ إنشاء الصندوق إلى سنة 1972 بموجب الأمر رقم 72-64 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 هدفه هو حماية الأملاك وأهالي المناطق الريفية والنشاطات المتعلقة بالفلاحة (التأمين الفلاحي، التقاعد، الضمان الاجتماعي الفلاحي)[4].

---

[1]- القانون رقم 99-11، المتعلق بقانون المالية لسنة 2000، السابق ذكره.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 2000-119، المحدد لكيفيات تسيير السوق، المؤرخ في 26 صفر 1421، الموافق ل 30 ماي 2000، الجريدة الرسمية رقم 53، بتاريخ 27 جمادى الأولى 1421، الموافق ل 27 أوت 200.

[3]- أمال بن صويلح، المرجع السابق، ص194.

[4]- فاطمة بوراس، محفوظ مراد، "اسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التامين الفلاحي في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2، الجزائر، العدد02، 2021، ص155.

وبمقتضى الامر 72-64 تم إدماج ثلاث شركات كانت تنشط في القطاع من أجل تكوين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذه الشركات هي:

- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي أنشأ سنة 1949.
- صندوق التعاون الفلاحي للتعاقد والذي أنشأ سنة 1958.
- الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاون الفلاحي لإفريقيا الشمالية والذي أنشأ في 1919[1].

3.صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDMVTC

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998، يهدف إلى تنشيط أعماله عبر شركة معروفة بإسم (العامة للإمتيازات الفلاحية)، وهو يقوم بتدعيم تطبيق برنامج إستصلاح الأراضي بهدف توسيع المساحات الزراعية المستغلة و خلق مناصب شغل ومراكز حيوية[2]

نستنتج من خلال ما سبق إن دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر يبين المساعي والجهود التي بذلتها الجزائر لتقليص الفجوة الغذائية وتوفير الإحتياجات الغذائية بالكم والكيف الذي يرضي السكان ويلبي إحتياجاتهم وكان ذلك بدءا بالسياسات الزراعية التي تبنتها الجزائر والتي ترمي إلى زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي كون القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي والأساسي للغذاء في أي دولة، خاصة إذا كانت تتوفر على مؤهلات وموارد صحية كالجزائر، مرورا إلى الصناعة الغذائية التي تعد أحد أهم القطاعات كونها تعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الإكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، والتكامل الإقتصادي الزراعي الذي لعب دورا هاما ليس على المستوى الوطني فقط بل العالمي أيضا ويجد دوره في تبادل السلع والمواد الغذائية بين دول الإتحاد لتحقيق الإكتفاء الذاتي لشعوب هذه الدول، دون أن ننسى سياسة الدعم الفلاحي التي اعتمدت عليه الجزائر خلال السنوات من 2000إلى 2014، المتمثلة في إنشاء مؤسسات الدعم الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لكن كل هذه الجهود والسياسات المبذولة واجهتها تحديات وتهديدات حال دون تنفيذ البعض منها.

[1]- حنان سفيان،" السياسة المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019-2020، ص ص132-133.

[2]- هناء شويخي، "آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص52.

الخاتمة

خاتمـــــة:

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم وأصعب المشاكل التي تواجه معظم دول العالم خاصة خلال السنوات الأخيرة نظرا لما يشهده العالم من إضطرابات تسياسية وإقتصادية، مما ينعكس ذلك على وضعية الأمن الغذائي للدول، لذا الامن الغذائي يقترن بالأمن الوطني للدولة لأنه عدم ضمان الدول للغذاء لشعبها يعد ذلك نقص لسيادتها.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعرضت للإستعمار لم تتمكن من تحقيق اكتفائها الذاتي بالقدر المطلوب نظرا للإرتفاع الملحوظ في عدد السكان الذي تشهده في السنوات الأخيرة واعتمادها بنسبة كبيرة على التجارة الخارجية، وعدم الإستغلال الامثل للموارد الطبيعية و البشرية التي تملكها، إلا أنها تسعى جاهدة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي و سد الفجوة الغذائية عن طريق الإفراج عن مشروع قانون جديد للإستثمار حيث يحمل هذا المشروع رهانات عديدة للإقتصاد الجزائري لتحريك عجلة الإستثمارات المحلية و الأجنبية، كما بذلت في اطار ذلك جهود تمثلت في تبنيها لعدة سياسات لتحقيق الأمن الغذائي والحد من المشكلة التي واجهتها منذ زمن بعيد ومن أهم هذه السياسات التي تطرقنا إليها ، السياسات الزراعية والفلاحية والمتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والصناعية التي الهادفة لتحقيق التكامل الإقتصادي، الذي يعتبر من السياسات الإقتصادية غير أنها واجهت اثناء مسيرتها لتحقيق أمنها الغذائي تهديدات وتحديات عديدة في شتى النواحي السياسية والطبيعية.

النتائج:

لقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج نجملها في ما يلي

_ إن الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الوطني تفتقد لضعف المراقبة والمتابعة، فأغلب الاستراتيجيات عرفت تماطلا في التطبيق من طرف السلطات.

_ رغم ما تملك الجزائر من موارد طبيعية وثروات حيوانية ونباتية لا يستهان بها، إلا أنها تعتمد بالدرجة الأولى على العالم الخارجي لسد حاجياتها الغذائية وهذا نتيجة ضعف إيرادتها وسوء استغلال ثرواتها الطبيعية.

_ تعاني الجزائر من مشكلة غذائية وهذه المشكلة تتسع مع مرور الزمن، كما أن نسبة الاكتفاء الذاتي أخذه في الانخفاض، وهذا ما يجعل الدولة تعتمد على السوق العالمية لتوفير احتياجاتها الغذائية.

_ إن الارتفاع المتزايد الذي تعرفه الجزائر في السنوات الأخيرة، يترتب عنه زيادة معدلات الفقر وسوء التغذية، نتيجة انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن.

_ إن توافر مقومات الأمن الغذائي على المستوى الوطني من موارد طبيعية وبشرية تساهم في تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لكنها لم تتمكن من تحقيق الامن الغذائي بشكل كامل.

لتخفيف حدة الازمة الغذائية في الجزائر نقترح جملة التوصيات التالية:

–وضع قوانين صارمة من شأنها أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

_ رسم سياسة زراعية على المستوى الوطني وزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي.

_ قيام الدولة الجزائرية بإنشاء صناديق مالية خاصة من أجل معالجة والحد من المشكلة الغذائية.

_ وضع استراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائي في ظل ارتفاع نسبة الفقر وزيادة عدد السكان خاصة في الدول النامية.

_ القيام بحملات توعية وتحسيس للمستهلك الجزائري تتعلق بقيمة الغذاء ذلك من أجل الاستهلاك الأمثل والمعقول للغذاء.

_ السعي إلى توفير الامن المائي لأنه أساس النشاط الزراعي خاصة في ظل تذبذب الأمطار الذي تعرفه الجزائر لأن الأمن الغذائي لا يتحقق بدون وجوده.

_ زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي وتشجيع القطاع الخاص بتقديم تسهيلات وامتيازات على المستوى الوطني لتدعيم الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

_ تدعيم الأمن الغذائي من خلال دعم البحث العلمي والاهتمام أكثر بالتكنولوجيا والبحث والتطوير.

_ وضع حلول للقضاء على التهديدات والعوائق التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المعاجم:

01- "المعجم الوسيط"، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2004.

القوانين:

01- القانون 87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408، الموافق ل 08 ديسمبر 1997، المتضمن ضبط كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50.

02- القانون رقم 99-11، المؤرخ في 15 رمضان 1420، الموافق ل 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية العدد 92، المؤرخة في 25 ديسمبر 1999.

03- القانون 04-02 المؤرخ في 5جمادى الأولى1425، الموافق ل 23 يونيو 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41،المؤرخة في 09 جمادى الأولى 1425، الموافق 27 يونيو2004

04- القانون 05-12المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق ل4غشت 2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد04،المؤرخة في 27 يناير 2008

05- القانون رقم 08- 16، المؤرخ في 1 شبعان عام 1429 الموافق 3أوت 2008، والذي يتضمن التوجيه الفلاحي الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 8 شعبان 1429 الموافق 10 أوت 2008.

06- القانون 09-03 المؤرخ في 29 صفر 1430، الموافق ل25 فبراير2009، المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في 11ربيع الأول 1430، الموافق ل 8 مارس 2009.

07- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11ربيع الثاني عام 1438، الموافق ل 10 يناير 2017، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02.

المراسيم:

01- المرسوم التنفيذي رقم 2000-119، المحدد لكيفيات تسيير السوق، المؤرخ في 26 صفر 1421، الموافق ل 30 ماي 2000، الجريدة الرسمية رقم 53، بتاريخ 27 جمادى الأولى 1421، الموافق ل 27 أوت 200.

الكتب:

01- إبراهيم سليمان عيسى، "أزمة المياه في العالم العربي" ، دون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2003.

02- آلان جرينجر، "التصحر التهديد والمجابهة"، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

03- يحي ياسين سعود، "حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية"، دون طبعة ،المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة 2016.

04- مصطفى عطية جمعة،"الاسلام والتنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، شمس للنشر والاعلام، مصر،2017.

05- محمد السد عبد السلام، "الأمن الغذائي في الوطن العربي"، دون طبعة، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

06- مدحت أبو ناصر، ياسمين مدحت محمد، "التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها"، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017.

07- محمد خضر، "ادارة المنتج والعلامة التجارية"، دون طبعة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا،2020.

08- محمد الرويني، "تخطيط الحملات الغذائية"، دون طبعة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر.

09- مصطفى يوسف كافي، "النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة"، دون طبعة، دار مؤسسة وملان، 2011.

10- مفيد زنون، "اقتصاديات السكان"، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

11- مصطفى يوسف كافي، "إقتصاديات الموارد المائية "، دون طبعة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017.

12- محمد مدحت أبو النصر، " تنمية الموارد البشرية "، الطبعة الأولى، الروابط العالمية للنشر والتوزيع ، القاهرة، مص، 2009.

13- نادية أحمد عمراني، "النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق"، دون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

14- عبد الغفور ابراهيم أحمد،" الأمن الغذائي، مفهومه وقياسه ومتطلباته"، دون طبعة، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2016.

15- عبد الخالق جودة، " الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط"، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.

16- عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي" تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي خلال القرن الحادي والعشرون"، دون طبعة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
17- عز الدين فراج، " الصناعات الغذائية في المصانع و المدارس و المنازل "، دون طبعة، دار الفكر العربي، دمشق، 1997.
18- علي إسماعيل، "معوقات التكامل الإقتصادي في البلاد الإسلامية "، دون طبعة، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2019.
19- فوزية غربي، " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
20- فراس عباس البياني، "الأمن البشري والزيف"، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، دون بلد النشر، سنة 2011.
21- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، "الأمن الغذائي والتنمية المستدامة"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2017.
22- صبحي القاسم، " تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
23- صبري فارس الهيتي، "التصحر: مفهومه، أسبابه، مخاطره، مكافحته"، دون طبعة، مكتبة غريب طوس الالكترونية، دون بلد النشر، دون سنة النشر.
24- خالد بن عبد الرحمن الجريسي، "سلوك المستهلك"، الطبعة الثالثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1427.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

اطروحات الدكتوراه:

01- حركاتي فاتح ، "تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي و تقييم الحلول المطروحة لمواجهتها"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.
02- حمزة دبار، "دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة) 2005-2008)"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
03- حنان سفيان،" السياسة المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019-2020.

04- كمال الدين بن عيسى، "مشكل العجز الغذائي واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر"، أطروحة لنيل الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، فرحات عباس، سطيف 1، 2018 2019.

05- كمال حوشين، " إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2016-2017.

06- محمد مصطفى سالت، "التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016-2017.

07- نبيلة الحبيتري، " الأمن الغذائي في الجزائر– الإمكانيات والتحديات–"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية و التجارية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2015-2016.

08- عبد الحليم الحمزة، " دور التكامل الإقتصادي الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2011-2012.

09- ربيعة بوسكارا، "مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2015،2016.

رسائل الماجيستير:

01- أمينة بن خزناجي، يوسف بركان، " دور التكامل الاقتصادي في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول المغرب العربي "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2012-2013.

02- محمد عبد الله الختاتنة، "العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي بالمملكة الأردنية الهاشمية"، مذكرة لشهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤقف، الأردن، 2015.

03- محمد طرشي، "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة الصناعات الغذائية"، مذكرة الماجستير، في العلوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005.

04- عبد الحفيظ كينة ، " مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

05- رائد محمد مفضي الخزاعلة ، "الامن الغذائي من منظور الإقتصاد الإسلامي" مذكرة لنيل شهادة

الماجستير ، قسم الفقه والدراسات الإسلامية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2001/2000.

مذكرات الماستر:

01- آمنة جودي، نوال بودور، "دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2015-2016.

02- هناء شويخي، "آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

03- زهيرة بوعلام، "الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في الجزائر دراسة تحليلية (1990_ 2025)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت 2019-2020.

04- زكرياء يوب ، كريمة ملال ،" السياسية الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة 2015-2016.

05- كهينة مولاي ، حسيبة مقراني ، "إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، 2000-2014"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016-2017.

06- مروان بدلال، نسيمة بدراية ، "القطاع الزراعي في الجزائر و إشكالية الدعم في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2019-2020.

07- محمد صخري، "تداعيات التغيير المناخي على الامن الدولي (1989-2016) دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015-2016، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتجية.

08- نصيرة بلحجار، خديجة شريفي، "تنمية القطاع الفلاحي وتدعيم في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أكلى محند أو لحاج، البويرة، 2018-2019.

09- سهيلة بلخير، "دور الضوابط الأخلاقية في تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الإجتماعية و السياسية، جامعة الشهب جمه، (خطة الوادي 2015).

10- عائدة فرج الله، "دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم

الإقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2016-2017.

11- عبد الرزاق عاتي، " أثر الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016.

12- عبد الله العبادي تامر ناهم، "التغيرات المناخية وخطر الأمطار الفجائية على المدن الصحراوية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، معهد تسير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020-2021

13- عائشة حربيتي، "نظام التمويل الفلاحي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر1، العدد05، 2020.

14- صابرة تقرارت،" تقرير واستشراق فجوة الغذائية للحبوب في الجزائر، دراسة اقتصادية قياسية للفترة (2016-1970)"، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019.

15- خير الدين تواتي، "الأمن الغذائي العالمي – الاستراتيجيات والتهديدات- "مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2018.2019.

المقالات:

01- أحمد جابة، "الأمن الغذائي والتمية حالة الجزائر"، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد 20، ديسمير 2007.

02- أمال بوبكير، "دراسة مقارنة لمفاهيم الأمن الغذائي المستدام الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المدرسة العليا للتجارة ، القليعة، الجزائر، المجلد 05، العدد 1، 2022.

03- أمال بوبكير ،"قياس الأمن الغذائي المستدام في الوسط الفلاحي"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، المجلد 05، العدد 01، جوان 2021.

04- إبتسام حاوشين ،" السياسات الزراعية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي "، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث و الدراسات، جامعة البليدة، العدد السادس.

05- أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، " دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر"، دراسة الفترة (2009-2015)"، مجلة دوليات، جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة قالمة، العدد 20، 2017.

06- أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، " الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي" ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة قالمة، العدد 18، 2017.

07- أمينة بن خزناجي، يوسف بركان، "دور التكامل الإقتصادي المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الباحث الإقتصادي،جامعة سطيف 1،العدد الأول، 2014.

08- آمال رحمان، "النفط والتنمية المستدامة"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد الرابع ديسمبر 2008.

09- أمال بن صويلح، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة العدد 23، 2018.

10- بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور،"معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، جوان2009.

11- بدر الدين طالبي، أسية لعساسي، "واقع القطار الزراعي في الجزائر"، مجلة علمية دولية محكمة، قسم العلوم الإقتصادية، العدد 23، ديسمبر 2017.

12- وائل الزريعي، "واقع التصحر في الجزائر وآثاره الاجتماعية والاقتصادية"، بدون عدد، 10 جانفي 2011.

13- حدة رايس، إيمان رحال، "تبيين أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، جامعة بسكرة، العدد الرابع ، 2018.

14- حافظ أمين بوزيدي، عبد الرزاق بن زاوي، " تحليل أثر الصناعات الغذائية على القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في التخفيف من حدة مشكلة الغذاء على ضوء برنامج الإصلاحات الإقتصادية الأخيرة "، مجلة التكامل الإقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار ، مجلد8، العدد1.

15- حسينة مهدي ، حاج بن زيدان،" دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الإقتصادي الجزائري"، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية، جامعة مستغانم ،المجلد 3، العدد1، جوان 2019.

16- حنان سفيان، "دور السياسة الزراعية في تامين الاكتفاء الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، المجلد 01، العدد01، 2016.

17- يوسف بن يزة، "محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة ،العدد 38، جوان 2018.

18- كريمة مراد، سكينة بن حمودة، " آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2016)" ، مجلة المنهل الإقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلد 4، العدد 2، 2021

19- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، " تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية

في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، المجلد 21، العدد 4، 2021.

20- ميلود مهدي، "التكامل الإقتصادي العربي" ، مجلة بحوث إقتصادية عربية، جامعة العلوم التجارية، وهران، الجزائر، العدد 45، 2009.

21- محمد زوبير، مراد بريك، سارة حلمي،" قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفلاحية بالجزائر بين الواقع و المأمول"،مجلة دراسات أقتصادية، جامعة خميس مليانة، المركز الجامعي تسمسيلت، جامعة تبسة، المجلد18، العدد2 2020

22- سهيلة قطاف، ليندة بوزرورة، "مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، المجلد6، العدد2، ديسمبر 2019.

23- سلوى روابحية، "تحديات الأمن الغذائي"، الباحثة في الفلاحة نجية زرمان، مجلة الشعب، يوم 02-02-2013.

24- عدالة العجال، سهيلة شيخاوي، " نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم 2018.

25- فتيحة ليبري، كمال الدين بن عبسى، " تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفقرة (1995-2015)"، مجلة اقتصاديات تشمل إفريقيا، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد19، 2018.

26- فاروق اهناني، رابح لعروسي، "استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر03، العدد02.

27- فضيلة بوطورة، مريم زعلاني، "آليات تمويل القطاع الفلاحي وعوامل تطويره في الجزائر"، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد السابع.

28- فاطمة بوراس، محفوظ مراد، "اسهامات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تفعيل التامين الفلاحي في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2، الجزائر، العدد02، 2021.

29- رزيقة غراب، "اشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر واقع وآفاق"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف1، العدد 13 ،2015.

30- ريان برياح، "التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 02.

31- ريان برياح، "التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 02.

مداخلات:

01- زهية قرامصية، "التمويل الفلاحي في الجزائر"، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، ألقيت يومي 27 و28 نوفمبر 2017.

02- محمد هاني،" قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق"، مداخلة ملقاة ضمن المتقى الوطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع و الآفاق، المنعقد يوم 11 مارس2021، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة الجزائر.

03- سفيان ساسي، منية غربي،" إستراتيجية إدارة الموارد المائية و الأمن الغذائي في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخر لتحقيق الأمن المائي، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميلة، الملقى يوم 27-28 ماي 2013.

04- ربيع بوعريوة، " أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي لمحرك للتنمية الإقتصادية في حوض البحر الأبيض المتوسط جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الملقى يوم 24-25 ماي،2017.

مواقع إلكترونية:

1- https://www.fao.org.

2- https://www.aps.dz

3- www.skynewsarabia.com

الفهرس

الفهـرس

مقدمة: 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي..... 6

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي 7

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي وعلاقته بالمصطلحات ذات الصلة..... 7

الفرع الأول: تعريف الأمن الغذائي..... 7

أولا: تعريفه من الناحية اللغوية 7

ثانيا: تعريفه من الناحية الفقهية 7

ثالثا: تعريفه من الناحية القانونية..... 8

الفرع الثاني: علاقة الأمن الغذائي بالمصطلحات ذات صلة 9

المطلب الثاني: أشكال الأمن الغذائي..... 11

الفرع الأول: الأمن الغذائي المطلق "الاكتفاء الذاتي" 11

الفرع الثاني: الأمن الغذائي النسبي 12

الفرع الثالث: الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري 12

الفرع الرابع: الأمن الغذائي المستدام 12

المطلب الثالث: أسس ومرتكزات تحقيق الأمن الغذائي وشروط توفره..... 13

الفرع الأول: أسس ومرتكزات الأمن الغذائي..... 13

أولا– وفرة السلع الغذائية..... 13

ثانيا– وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم 14

ثالثا– أسعار السلع في متناول المواطنين..... 14

رابعا– سلامة الغذاء..... 14

خامسا– استعمال الغذاء 14

سادسا– إحترام التنوع والعادات الاجتماعية أي التقبل 14

الفرع الثاني: شروط توفر الأمن الغذائي.....15
أولا: توفر الأغذية 15
ثانيا: القدرة على الحصول على الأغذية.....15
ثالثا: إستخدام الأغذية.....15
رابعا: الإستقرار.....16
المبحث الثاني: تنظيم الأمن الغذائي 16
المطلب الأول: أبعاد الأمن الغذائي 16
الفرع الأول: البعد الاقتصادي 16
الفرع الثاني: البعد السياسي.....18
الفرع الثالث: البعد الإجتماعي والثقافي.....19
أولا: البعد الإجتماعي 19
1- التزايد المستمر في عدد السكان.....20
2- مستوى الدخل.....20
ثانيا: البعد الثقافي 21
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي وأسباب العجز الغذائي في الجزائر.....21
الفرع الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي: 22
أولا: العوامل الديموغرافية 22
ثانيا: العوامل الطبيعية.....22
ثالثا: العوامل التكنولوجية 23
رابعا: العوامل المالية والمادية 23
خامسا: العوامل السياسية.....24
الفرع الثاني: أسباب العجز الغذائي في الجزائر.....24
أولا: الأسباب الديموغرافية 24
ثانيا: الأسباب التنظيمية.....25

ثالثا: الأسباب الطبيعية 25
المطلب الثالث: مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر 26
الفرع الأول: مؤشرات الوصول إلى الغذاء (ACCES) 26
الفرع الثاني: مؤشرات وفرة الغذاء 26
الفرع الثالث: مؤشر إستقرار الإمدادات الغذائية 27
الفصل الثاني : السياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 29
المبحث الأول: الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 30
المطلب الأول : السياسات الزراعية 30
الفرع الأول : مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر 30
أولا: الموارد الطبيعية 31
ثانيا : الموارد المائية 31
ثالثا : الموارد البشرية 32
رابعا : الثروة الحيوانية 33
الفرع الثاني : دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 33
أولا : مساهمة قطاع الزراعة في توفير الإحتياجات الغذائية 33
ثانيا : مساهمة الزراعة في توفير مناصب العمل 33
المطلب الثاني : مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي 34
الفرع الأول : مفهوم الصناعات الغذائية 34
أولا : تعريف الصناعات الغذائية 34
ثانيا : خصائص الصناعات الغذائية 35
ثالثا : أهمية الصناعات الغذائية 36
الفرع الثاني : دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 36
أولا : مساهمة الصناعات الغذائية ذات الإستهلاك الواسع في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 36
1- مساهمة فرع المطاحن والحليب 36

أ – مساهمة فرع المطاحن 36
ب– مساهمة فرع الحليب ومشتقاته 37
2– مساهمة فرع الزيوت والسكر 37
أ– فرع الزيوت 37
ب– فرع السكر 37
ثانيا : إستراتيجية الصناعات الغذائية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي 38
1– الإطار القانوني و التنظيمي 38
2– الإطار المؤسساتي 39
3– الإطار التقني 39
4– تمويل الدولة لفرع الصناعات الغذائية 39
المطلب الثالث : الأمن الغذائي و التكامل الإقتصادي الزراعي 41
الفرع الأول : التكامل الإقتصادي الزراعي 42
أولا : مقومات التكامل الإقتصادي الزراعي 42
1– توفر الموارد الطبيعية 42
2– توفير البنية الأساسية 42
3– توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية 43
ثانيا : أهداف التكامل الإقتصادي الزراعي 43
الفرع الثاني : التكامل الإقتصادي الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 43
المبحث الثاني: العراقيل والصعوبات التي تواجهها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي: 44
المطلب الأول: تهديدات الأمن الغذائي 44
الفرع الاول: التهديدات الطبيعية 44
أولا: التصحر: 45
1– التصحر والأمن الغذائي 45
2– واقع التصحر في الجزائر 45

ثانيا: التغير المناخي.....46
الفرع الثاني: التهديدات السياسية 47
أولا: الإستيراد.....47
ثانيا: النفط.....47
المطلب الثاني: تحديات الأمن الغذائي.....48
الفرع الأول: تحديات تواجه القطاع الزراعي في الجزائر 48
أولا: تحديات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية 48
ثانيا: تحديات تتعلق بالموارد المائية 49
الفرع الثاني: تحديات تواجه الصناعات الغذائية في الجزائر.....49
أولا :المدخلات الزراعية 49
ثانيا: تقنيات الانتاج 50
ثالثا: فعاليات البحث والتطوير.....50
المطلب الثالث: مساعي الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي 50
الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 51
أولا: التعريف بالمخطط 51
ثانيا: أهداف المخطط.....52
ثالثا: الإستراتيجية المتبعة لتنفيذ برامج المخطط.....53
الفرع الثاني: منح قروض لتمويل القطاع الفلاحي.....53
أولا: مفهوم التمويل الفلاحي.....54
ثانيا: أهداف التمويل الفلاحي 54
ثالثا: الأجهزة المساعدة لتمويل القطاع الفلاحي 54
1. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA).....55
2. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) 55
3.صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDMVTC.....56

خاتمـــــة:.....58
قائمة المصادر والمراجع:.....61
الفهـرس 71
الملخص:.....77
Abstract: 78

الملخص:

يعد الغذاء قضية مصيرية لكل شعوب العالم، ولهذا أصبح الأمن الغذائي يحتل اولوية كبرى ضمن استراتيجيات الدول وغاية يسعى إلى تحقيقها جل شعوب العالم، خاصة في ظل التحولات الإقتصادية والسياسية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة.

لقد شغلت مسألة الأمن الغذائي إهتمام الجزائر، أيضا من خلال العديد من المحاولات التي قامت بها لتقليص الفجوة الغذائية، فكانت البداية بالسياسات الزراعية إلى غاية برنامج التوجيه الفلاحي، غير أن الجزائر عرفت عجز أثناء تلبية احتياجاتها الغذائية، كان هذا نتيجة تحديات وتهديدات واجهت السياسات والجهود التي بذلتها لتستمر بذلك تبعيتها للعالم الخارجي مما زاد من حدة المشكلة الغذائية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي – السياسات الزراعية – العجز الغذائي.

Abstract:

Food is a crucial issue for all peoples of the world, and that is why food security has become a major priority within countries' strategies and a goal that most of the world's peoples seek to achieve, especially in light of the economic and political transformations that the world has known in recent years.

The issue of food security has occupied Algeria's attention, also through many of its attempts to reduce the food gap, starting with agricultural policies until the end of the agricultural guidance program, but Algeria knew a deficit while meeting its food needs, this was the result of challenges and threats faced by the policies and efforts that I made it to keep it dependent on the outside world, which exacerbated the food problem.

Keywords: food security - agricultural policies - food deficit.

Résumé:

L'alimentation est un enjeu crucial pour tous les peuples du monde, et c'est pourquoi la sécurité alimentaire est devenue une priorité majeure dans les stratégies des pays et un objectif que la plupart des peuples du monde cherchent à atteindre, en particulier à la lumière des transformations économiques et politiques qui le monde a connu ces dernières années. La question de la sécurité alimentaire a retenu l'attention de l'Algérie, également à travers nombre de ses tentatives de réduction du déficit alimentaire, à commencer par les politiques agricoles jusqu'à la fin du programme d'orientation agricole, mais l'Algérie a connu un déficit alors qu'elle subvenait à ses besoins alimentaires, c'était le résultat des défis et des menaces auxquels sont confrontées les politiques et les efforts que j'ai faits pour la maintenir dépendante du monde extérieur, ce qui a exacerbé le problème. Alimentaire.

Mots clés : sécurité alimentaire - politiques agricoles - déficit alimentaire